دور نظام الرقابة الداخلية
في كشف ورصد المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) الجزائر

الأستاذ المساعد: بوطورة فضيلة
جامعة الشيخ العربي تبسة

الأستاذ الدكتور: بقة الشريف
جامعة فرحات عباس سطيف

المستخلص

يعد النظام المصرفي من أكثر الأنظمة التي تنطوي على مخاطر، والقروض البنكية تعد الخدمة الرئيسية وأهم مصدر لتحقيق العوائد بالنسبة للبنوك التجارية، وبقدر أهمية القروض كمصدر للعوائد بقدر ما تشكل مصدرا حقيقيا للمخاطرة، حيث لا وجود لقرض دون مخاطرة، وفي هذا الوضع تصبح البنوك مجبرة على تقدير تلك المخاطر، والتنبؤ بها للتقليل منها إلى أدنى حد وفي وقت قياسي. وتعتبر الرقابة المركزة على المخاطر أحد الأدوات والأساليب الرقابية الجديدة التي تعمل على الحد من تزايد المخاطر الإئتمانية والمصرفية.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مساهمة نظام الرقابة الداخلية وفعاليتها في عملية إدارة مخاطر الإئتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولقد تم إعداد إستبانة من أجل غرض الدراسة الذي تم الوصول إليه من خلال إجابة عينة الدراسة عليها، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هو التعرف على المساهمة الفعالة لنظام الرقابة الداخلية في عملية إدارة مخاطر الإئتمان وذلك لجميع مراحل وخطوات هذه العملية، على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية. ويوصي الباحثان بضرورة الإهتمام بمعرفة مدى فعالية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية وتسليط الضوء على مراحل إدارة المخاطر في البنوك الجزائرية، بالإضافة إلى إختبار مدى كفاءة إدارة مخاطر الإئتمان.

ABSTRACT

The banking system of more regulations that involve risks, and The bank loans the main service and the most important source for revenue for the bank business , and as important as loans as a source of revenue as much as a real source of risk, which is the biggest threat faced by commercial banks, where there is no loan without risk. , and in this situation commercial banks are obliged to assess those risks, in predicting these risks to reduce them to a minimum and in record time. The oversight focused on the risks one regulatory tools and techniques new operating system modernization control in banks and reduce the increasing credit and banking risk.

This study aimed to recognize the role of internal control system in credit risk management on the Bank of Agriculture and Rural Development , a questionnaire was prepared for the purpose of the study that was reached by answers of the study sample. The main result of this study shows remarkable there is effective contribution to the internal control system function in the process of credit risk management in the Bank of Agriculture and Rural Development, and that to the all steps of the risk management process, the identify, evaluation and risk response. The researchers recommended the need for attention to find out how effective and efficient internal control system in the Algerian banks, and to examine the efficiency of credit risk management.

مـقـدمـــة

يعتبر الائتمان المصرفي الوظيفة الرئيسية في البنوك، حيث العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي بنك، مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد الأخرى، وبدونه يفقد البنك وظيفته كوسيط مالي في الاقتصاد، ولكنه في ذات الوقت إستثمار تحيط به المخاطر، بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة وكل ذلك في ظل بيئة تتسم بعدم التأكد مما يستوجب التركيز على كفاءة وفعالية إدارة المخاطر بما يتلاءم مع قدرة البنوك على تطبيق المعايير الدولية للجنة بازلII لمواجهة إدارة مخاطر الإئتمان. خاصة وأن المخاطر البنكية تتميز بوجود تداخل فيما بينها، لذلك يجب معرفة أسباب المخاطر والعوامل التي تزيد من إحتمالات حدوثها، إذ كلما تم تحديد سبب المخاطر كلما أصبح من الممكن تجنبها مما يكون له تأثير بالغ الأهمية في نمو وإستقرار البنك؛ خاصة وأن المخاطر الائتمانية لا تقتصر على نوع معين من الائتمان بل على جميعه فكل الائتمانات محفوفة بدرجة معينة من المخاطرة.

وإن نظام الرقابة الداخلية في البنوك يساعدها على إفتراض وجود مخاطر إضافية بطريقة محتسبة ويعمل على تخفيف أية مفاجآت مالية، بالإضافة إلى حماية البنوك من الوقوع في أية خسائر مالية كبيرة وبالتالي فنظام الرقابة الداخلية هو عنصر أساسي من إدارة المخاطر، غير أن الرقابة الداخلية لوحدها لا تستطيع أن توفر الضمانة الكافية من تمكن البنوك من تخفيض إحتمال مواجهتها للمخاطر وخاصة الإئتمانية منها، والمراجعة الداخلية تعد أحد عناصر عملية الرقابة الداخلية، وهي تركز على عملية تقييم إدارة المخاطر وتقييم منتظم لكل عمليات البنك وتقاريره المالية.

فلقد أدت الخسائر التي تعرضت لها البنوك خلال العقدين السابقين إلى الرفع من أهمية الإدارة الفعالة للمخاطر والرقابة الداخلية ضمن القطاع المالي الرسمي في جميع أنحاء العالم، وقد قامت لجنة بازل بتحليل المشاكل المرتبطة بتلك الخسائر وتوصلت إلى أنه من الممكن تجنبها لو كان لدى البنوك أنظمة ضبط داخلي فعالة. وبالتالي فأنظمة الرقابة الداخلية تعمل على تحسين عملية إتخاذ القرارات في البنوك، وذلك من خلال التأكيد على دقة، إكتمال وإرسال تلك المعلومات في حينها، مما يمكن الإدارة ومجلس الإدارة من المعالجة الفورية لشؤون الضبط عند ورودها.

ولغرض تحقيق الهدف المرجو من الدراسة فقد قسمت على المباحث الآتية:

المبحث الأول: منهجية الدراسة.
المبحث الثاني: الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية.
المبحث الثالث: علاقة نظام الرقابة الداخلية بمخاطر الإئتمان.
المبحث الرابع: الدراسة الميدانية.
المبحث الخامس: الإستنتاجات والتوصيات.

المبحث الاول/ منهجية الدراسة

يناقش هذا المبحث قاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي، وهي منهجية البحث، والتي تمثل المسار العلمي المنظم لتحديد المشكلة ومعالجتها تحقيقا لهدف البحث، وفقا لمايأتي:

١- مشكلة الدراسة

يمثل نظام الرقابة الداخلية مجموع الطرائق والأساليب التي تتبناها إدارة البنك لحماية موجوداتها، والحد من وقوع الأخطاء وإكتشافها فور وقوعها ليتسنى معالجتها قبل أن تستفحل، وإستعمال مواردها بكفاءة والتأكد من التقيد بالأنظمة والتعليمات والسياسات التي تتبناها لتحقيق أهدافها بفاعلية، ومن أجل ذلك فإدارة البنك بحاجة لتصميم وإتباع نظام رقابة داخلية رصين ومحكم من أجل تحقيق هذه الأهداف، وكما هو معروف فإن الرقابة الداخلية عنصر متداخل ضمن عملية إدارة المخاطر، وأن الإدارة الفعالة للمخاطر تتضمن رقابة داخلية، ومن ثم فنظام الرقابة

الداخلية الفعال يربط إدارة المخاطر بعملية تصميم، تطبيق وإختبار السياسات والإجراءات العملياتية. وتركز الرقابة الداخلية على مخاطر الإقراض لأنها المخاطر الأساسية التي يجب على البنوك إدارتها، لأنها ترتبط بالأرباح وبرأس المال وبالودائع فهي عادة ناتجة عن فشل العميل في تحقيق شروط إتفاقية القرض مع البنك، من خلال ما تم ذكره آنفا يمكن طرح سؤال الإشكالية الرئيسي: ماهو دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في البنوك التجارية؟

ويمكن طرح التساؤلات الآتية:

- **ماهو مستوى الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (البنك المبحوث)؟**
- **ماهي طبيعة العلاقة بين نظام الرقابة الداخلية والقروض الممنوحة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟**
- **هل يؤثر نظام الرقابة الداخلية الفعال في إدارة المخاطر الإئتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ؟**

٢- أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- **التعرف على مفهوم وأهمية نظام الرقابة الداخلية وعناصرها ومكوناتها.**
- **تسليط الضوء على المخاطر بشكل عام والمخاطر الائتمانية بشكل خاص.**
- **تسليط الضوء على مراحل إطار إدارة مخاطر الائتمان.**
- **توجيه إدارات البنوك وبشكل خاص بنك الفلاحة والتنمية الريفية نحو أهمية هذا الموضوع.**

٣- أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في الملاحظات الآتية:

- ✓ **يعد النشاط الائتماني أحد أهم الوظائف الرئيسية التي تقدمها البنوك وهي من أكثر الأنشطة ربحية وأكثرها خطورة، وتنشأ مخاطر الائتمان نتيجة لعدم قدرة المدينين من الوفاء بالتزاماتهم في مواعيد الاستحقاق، وما يترتب على ذلك من خسائر يتحملها البنك، فلذلك جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على هذه الوظيفة لدى القطاع البنكي بشكل عام ولدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بشكل خاص لما عرفه هذا البنك من قروض فلاحية متعثرة في فترات عديدة من تاريخه الإقراضي.**
- ✓ **تظهر أهمية الدراسة أيضا في تقديم الإطار النظري والميداني لدور نظام الرقابة الداخلية بما يضمن كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية.**
- ✓ **تعد هذه الدراسة من المواضيع الحديثة التي تسلط الضوء على مدى كفاءة إدارة المخاطر والرقابة الداخلية ودورهما في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض، إذ أن معظم الأدبيات والمصادر والباحثين كان تركيزهم على المخاطر التشغيلية وتخفيفها من خلال أنظمة الرقابة الداخلية في البنوك.**

٤- فرضيات الدراسة

بناءا على أهداف البحث ستتم الإجابة على الأسئلة التي تم طرحها في مشكلة الدراسة عن طريق صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في إستشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الإئتمان والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.

الفرضية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.

الفرضية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية ونظام الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية **BADR**.

٥- منهج الدراسة

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول وصف نظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في البنوك، من خلال الاعتماد على المصادر الثانوية، والرجوع إلى الكتب والمقالات والدراسات والرسائل الجامعية، لوضع الإطار النظري للموضوع، بالإضافة إلى الدراسة الميدانية من خلال استبانة تم إعدادها وتوزيعها على المختصين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، للوقوف على قوة نظام الرقابة الداخلية في رصد وكشف مخاطر القروض.

المبحث الثاني/ الإطار النظري لنظام الرقابة الداخلية

أولا- مفهوم نظام الرقابة الداخلية: **تعددت التعاريف التي اهتمت بنظام الرقابة الداخلية نتيجة لاتساع حجم المنشآت وتعدد أنشطتها، فوفق لجنة (Treadway) عرف الرقابة الداخلية سنة ١٩٩٢ بأنها عمليات تنفذ بواسطة مجلس إدارة المنظمة أو الإدارة وكل الموظفين وتصمم لتكون بمثابة ضمان معقول لتحقيق ثلاثة أهداف أساسية هي:i**

- ✓ **كفاءة العمليات وفعاليتها.**
- ✓ **موثوقية التقارير المالية.**
- ✓ **الالتزام بالقوانين والأنظمة المعمول بها.**

كما عرف معيار التدقيق الدولي ISA رقم (٣١٥) لسنة٢٠١٣، الرقابة الداخلية بأنها العملية المصممة والمنفذة من قبل أولئك المكلفين بالرقابة والإدارة والموظفين الآخرين لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق أهداف المنشأة في ما يتعلق بموثوقية تقديم التقارير المالية وفاعلية وكفاءة العمليات والامتثال للقوانين والأنظمة المطبقةii. وقد عرفها (Hightower) بأنها مجموعة من الأنشطة تستخدم لتوجيه المستويات الإدارية نحو تنفيذ التعليمات الموضوعة، فهي مجموعة مهارات توضع وتطور ويتم تطبيقها داخل المنظمة، والتي تستخدم في تقييم الأحكام وتحديد مدى الامتثال لها.

ويرى الباحثان أنه مهما اختلفت المفاهيم حول صياغة تعريف لنظام الرقابة الداخلية بحيث تكاد تتفق حول الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها، بما يتماشى مع الإدارة العلمية الحديثة وبأساليبه المتطورة.iii

ثانيا- أهداف نظام الرقابة الداخلية: **يتمثل الهدف الرئيسي الذي ينبغي أن تحققه المنظمة من وجود نظام رقابي فعال هو التوفيق بين تصرفات وسلوك العاملين، وأهدافها التشغيلية التي تسعى إلى تحقيقها ومن أهداف نظام الرقابة الداخلية:**

- ✓ **زيادة درجة المصداقية والثقة في القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات.**
- ✓ **تحقيق الكفاءة والفعالية في العمليات.iv**
- ✓ **حماية موجودات المنظمة من الاختلاس والتلاعب مع المحافظة على حقوق الغير بالمنظمة.**

- ✓ **التأكد من صحة الكشوفات المحاسبية حتى يمكن الاعتماد عليها في رسم السياسات الإدارية.**
- ✓ **تحقيق الالتزام بالقواعد والقوانين والإجراءات المنظمة للعمل.v**

ثالثا- أنواع الرقابة الداخلية: **تتكون الرقابة الداخلية من ثلاث أنواع هي:**

١- **الرقابة الإدارية:** وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية وهي تعتمد في سبيل تحقيق هدفها وسائل متعددة مثل: الكشوفات الإحصائية ودراسات الوقت والحركة وتقارير الأداء والرقابة على الجودة والموازنات التقديرية، التكاليف المعيارية واستخدام الخرائط والرسوم البيانية وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين.[vi]

٢- **الرقابة المحاسبية:** وتشمل الخطة التنظيمية وكافة وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى اختبار الكشوفات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والحسابات، ودرجة الاعتماد عليها ويرتبط الجانب المحاسبي للرقابة الداخلية بتحقيق هدفي الحماية والدقة[vii]. وهناك وسائل متعددة للرقابة المحاسبية منها: نظام القيد المزدوج، رقابة الحسابات، إتباع موازين المراجعة الدورية، إتباع نظام المصادقات، اعتماد قيود التسوية من موظف مسؤول، إمداد الإدارة بالبيانات المالية والمحاسبية بصفة دورية.[viii]

٣- **الضبط الداخلي:** ويشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات الهادفة إلى حماية أصول المشروع من الضياع والاختلاس أو سوء الاستعمال وغيرها من المخالفات وذلك عن طريق: تطبيق الوسائل والإجراءات المحاسبية الفعالة، التحديد الواضح والسليم لواجبات كل قسم وكل فرد، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات وحدود السلطة، وخضوع عمل كل موظف لمراجعة عمل موظف آخر يشاركه العملية.[ix]

رابعا- مقومات نظام الرقابة الداخلية الفعال: **إن نجاح نظام الرقابة الداخلية في تحقيق الأهداف السابقة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات تشمل جوانب إدارية وتنظيمية وأخرى تشمل جوانب محاسبية كمقومات لنظام الرقابة الداخلية السليم، وتتمثل في:**

١- **المقومات الإدارية والتنظيمية:** وتشتمل على:[x]

- ✓ **الهيكل التنظيمي الكفء المعتمد على مبدأ تفويض السلطة، مبدأ الفصل بين المهام، المرونة في الخطة التنظيمية، كذلك الاستقلال الوظيفي بين الإدارات والأقسام.**
- ✓ **توفر الموظفين الأكفاء.**
- ✓ **معايير الأداء السليمة.**
- ✓ **وجود مجموعة من السياسات والإجراءات لحماية الأصول.**
- ✓ **قسم المراجعة الداخلية الذي يتولى عادة مهمة التأكد من تطبيقات مهام الرقابة الداخلية.**

٢- **المقومات المحاسبية:** وتشتمل على:[xi]

- ✓ **- الدليل المحاسبي كوسيلة وقائية ضد الغش والتلاعب.**
- ✓ **- الدورة المستندية، خاصة أن عملية الرقابة لا تتم إلا بوجود المستندات الضرورية.**
- ✓ **- المجموعة الدفترية التي يجب أن تتميز ببساطة التصميم والقدرة على توفير البيانات المطلوبة.**
- ✓ **- الوسائل الآلية والإلكترونية المستخدمة.**
- ✓ **- الجرد الفعلي للأصول.**
- ✓ **- الموازنات التخطيطية.**
- ✓ **- أنظمة التكاليف المعيارية ونظم تكاليف الأنشطة.**

ومع كل هذه المقومات فإن نظام الرقابة الداخلية قد لا يزود المؤسسة بتأكيد تام حول تحقيق الأهداف وذلك للأسباب التالية:[xii]

- ✓ **- إمكانية وجود عيوب في نظام الرقابة الداخلية قد لا تمكنه من إكتشاف الإنحرافات.**
- ✓ **- هناك بعض الجوانب القليلة الأهمية التي قد لا يتم شمولها ضمن الرقابة.**
- ✓ **- إمكانية إختراق نظام الرقابة الداخلية في حالة وجود تواطؤ بين موظفين أو أكثر.**
- ✓ **- إمكانية تجاوز نظام الرقابة الداخلية من قبل الإدارة نفسها.**

خامسا- المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية:

وفق نموذج coso (Committe of sponsoring organization of the treadway commission) يتكون نظام الرقابة الداخلية من خمسة مكونات أساسية هي:

١- **البيئة الرقابية: يقصد بها الإجراءات والسياسات التي تعكس توجيهات مجلس الإدارة والإدارة العليا وتنظيم هيكل وعمل المؤسسات بطريقة تؤثر في وعي موظفيها وسلوكياتهم وأدائهم**[xiii]**. وتتكون بيئة الرقابة من العناصر الآتية:**[xiv]

- ✓ **الالتزام بالكفاءة والنزاهة والقيم الأخلاقية.**
- ✓ **لجنة المراجعة.**
- ✓ **فلسفة الإدارة ونمط التشغيل.**
- ✓ **الهيكل التنظيمي.**
- ✓ **تحديد الصلاحيات والمسؤوليات وممارسات الأفراد.**

وتعتبر بيئة الرقابة بمثابة مضلة للعناصر الأخرى المكونة لنظام الرقابة الداخلية، إذ تتوقف فاعليتها جميعا على بيئتها الرقابية وإذا كانت فعالة فإنها تؤدي إلى رقابة داخلية فعالة.

٢- **تقدير المخاطر: تقوم الإدارة بتقدير المخاطر كجزء من تصميم نظام الرقابة الداخلية وتشغيله لتقليل الأخطاء والمخالفات وتقييم احتمال حدوث الخطر ونوعه وتأثيره**xv**. وهذه المخاطر يمكن أن تؤثر عكسيا على قدرة البنك على تسجيل وتشغيل وتلخيص والتقرير عن البيانات المالية بشكل يتسق مع تأكيدات قوائمها المالية، ويجب أن تقوم الإدارة بدراسة جوهرية للمخاطر المحتملة وطرق إدارتها.**[xvi]

٣- **الأنشطة الرقابية: تمثل السياسات والإجراءات التي وضعتها الإدارة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية بما فيها تلك الضوابط الرقابية لمنع الأخطاء عند بناء أي نظام سواء آلي أو يدوي، والأنشطة الرقابية تساعد على التأكد من القيام بالأنشطة الضرورية للتعرف على الأخطار عند تحقيق أهداف البنك، وتصمم هذه الأنشطة لمنع واكتشاف الأخطاء في البيانات والمعلومات المحاسبية والمساهمة في توثيق وتقوية نظام المعلومات المحاسبية.**[xvii]

٤- **المعلومات والاتصالات: حيث يجب أن تكون المعلومات ملائمة ومحددة ومقدمة في الوقت المناسب وتتسم بالدقة ومعدة بشكل يجعلها قابلة للاستخدام والمقارنة**[xviii]**. حيث يوفر نظام المعلومات الفعال المدخل الملائم لتحديد الطرق التي تسجل كافة العمليات المالية على أساس زمني مناسب وبتفصيل كاف للسماح بالتبويب الصحيح للتقرير المالي بجانب قياس وعرض العمليات المالية بشكل صحيح والإفصاح عنها في القوائم المالية**xix**.**

أما في ما يتعلق بالاتصالات فهي أمر أساسي في نظم المعلومات المحاسبية فضلا عن توفيرها المعلومات الملائمة لتمكين الموظفين من أداء واجباتهم، وحتى الإبلاغ عن المعلومات ذات الصلة بالمخاطر للمعنيين.[xx]

٥- **المتابعة: وتعني التقييم الدوري لمختلف مكونات الرقابة الداخلية، لتحديد ما إذا كانت تعمل كما هو مطلوب، بالرقابة المستمرة للأنشطة والتقييمات الدورية المنفصلة، وتحديد مدى الحاجة لإجراء التطوير والتحديث المطلوب لمسايرة الظروف الجديدة إذ أن إجراءات الرقابة عرضة للتقادم، فقد تصبح مع مرور الزمن غير مناسبة ويضعف الالتزام بها.**[xxi]

سادسا- خصائص نظام الرقابة الداخلية الفعال: **تتمثل في الآتي:**[xxii]

- **سهولة الفهم من مستخدميه.**
- **المرونة والتكيف مع المتغيرات والظروف البيئية.**
- **السرعة في الإبلاغ عن الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية.**
- **الموازنة بين التكلفة والمردود.**
- **دقة البيانات المتعلقة بالنظام.**
- **الأساليب والأدوات الرقابية فيه موضوعية وغير شخصية.**
- **التركيز على الحالات الاستثنائية والتعامل معها.**

المبحث الثالث: الإطار النظري لمخاطر الائتمان وأنواعها

أولا- مفهوم المخاطرة:

هناك عدم اتفاق على تعريف محدد للمخاطرة يستخدم في جميع المجالات، فاصطلاحا: الخطر هو ذلك الالتزام الذي يحل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين بإحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهورا أو خسارة.

وفي المعنى الاقتصادي عرفت المخاطرة بمفهومها العام وفقا لنظرية الاحتمالات على أنها: "الخسارة المادية المحتملة في الثروة، أو التدخل نتيجة لوقوع حادث معين"[xxiii]**. وعرف الخطر أيضا بأنه: "إمكانية خسارة الاستثمار وعدم كسب أرباح متوقعة من الاستثمار".**[xxiv]

وتعددت المفاهيم المرتبطة بالمخاطر البنكية ومن أهم هذه المفاهيم:

- ✓ **عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية** *(FSR) **المخاطر البنكية على أنها: " احتمال حصول الخسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر نتائج الأعمال أو خسائر في رأس المال، أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على تحقيق أهدافه وغاياته، حيث أن مثل هذه القيود تؤدي إلى إضعاف قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة، وتحد من قدرته على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل المصرفي من جهة أخرى".**[xxv]
- ✓ **وتعرف المخاطرة البنكية أيضا على أنها: " حصر لمفهوم الخطر ضمن مجال معين وهو البنوك وتمثل مجموعة من التحديات التي تواجهها البنوك لتستمر في نشاطها وأيضا لبقائها ".**[xxvi]

ثانيا- مفهوم إدارة المخاطر

بدأ الاهتمام بإدارة المخاطر اعتبارا من أواخر النصف الثاني من القرن العشرين، فقد صدرت التعاريف المتعددة والمتنوعة لإدارة المخاطر من قبل عدة جهات نذكر أهمها:

- ✓ **تعريف معهد المدققين الداخليين الأمريكي لإدارة المخاطر على أنها عملية تحديد، تقييم، إدارة، مراقبة الأحداث أو الظروف المحتملة، وذلك بهدف تزويد المنشأة بتأكيد معقول فيما يتعلق بإنجاز وتحقيق أهداف المنشأة المخطط له.**[xxvii]
- ✓ **وعرفت لجنة (COSO) إدارة المخاطر على أنها: " تحديد وتحليل والسيطرة الاقتصادية على هذه المخاطر التي تهدد الأصول أو القدرة الايرادية للمشروع ".**[xxviii]
- ✓ **وعرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها، وذلك بهدف ضمان ما يلي:**[xxix]

- ❖ **فهم المخاطر وأنها ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.**
- ❖ **أن عملية القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الاستراتيجية للبنك.**
- ❖ **أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.**
- ❖ **أن تخصيص رأس المال والموارد يتناسب مع مستوى المخاطر.**
- ❖ **أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم.**
- ❖ **أن حوافز الأداء المطبقة في البنك منسجمة مع مستوى المخاطر.**

ثالثا- أنواع المخاطر البنكية

هناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك سواء بالنسبة لعملياتها أو أصولها والتي تحد من قدرتها على تحقيق أهدافها، وسيتم تناول أنواع المخاطر من حيث كونها مخاطرمالية وأخرى غير مالية:

١- **المخاطر المالية:** وتضم المخاطر المالية ما يلي:

١-١-**مخاطر السوق:** وهي المخاطر التي تنشأ عن التغيرات في ظروف السوق، ولذلك فإن مصدرها هي الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق، وتم إضافتها إلى متطلبات معيار كفاية رأس المال في سنة ١٩٩٦ حيث يتوجب على البنوك الاحتفاظ برأس مال كاف لمواجهة مخاطر السوق بأنواعها. ويتضمن هذا النوع من المخاطر مايلي:

١-١-١- **مخاطر أسعار الفائدة:** وتمثل الخسائر الناشئة عن التقلبات التي تحدث في معدلات أسعار الفائدة في الأسواق والناتجة عن التغير في أسعار المنتجات الناشئة عن التغير في أسعار الفائدة، ويكون لها تأثير سلبي على إيرادات البنك ورأسماله.

١-١-٢- **مخاطر أسعار العملة:** وتمثل الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار العملات الأجنبية والمتعلقة بموجودات وإلتزامات البنك.

١-٢- **المخاطر الائتمانية:** تعتبر مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك وأكثرها ضررا وهي تعني درجة التقلب في الأرباح التي يمكن أن تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة أو إحتمال عدم قدرة أو رغبة المقترض على الوفاء بإلتزاماته في الأوقات المحددة للتسديد[xxx]. وتعد خسائر الائتمان حتمية لعملية الإقراض، كما أن كل بنك يتحمل درجة من الخطر في منحه الائتمان فيتحمل كل بنك بعض

خسائر القروض عندما يفشل في إسترداد قرضه، وأن خطر الائتمان يعني تخلف العملاء عن الدفع أو عجزهم عن السداد أو خسارة كلية أو جزئية لأي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل.[xxxi]

ويتم قياس مخاطر الإئتمان وفقا لاتفاقية بازلII من خلال الطرق الآتية:

أ- **الطريقة المعيارية:** تخصص هذه الطريقة وزن مخاطر لكل أصل من أصول البنك داخل وخارج الميزانية، وتنتج عن هذا التخصيص قيم للأصول مرجحة بمخاطرها، وتستخدم هذه الطريقة من قبل البنوك الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي لا تسمح إمكانياتها باستخدام الطرق الأكثر تقدما.

ب- **طريقة التصنيف الداخلية الأساسية:** وهو أسلوب يقوم من خلاله البنك بتقدير الملاءة المالية للعميل المقترض ضمن معايير منهجية معينة، حيث تترجم أهلية المقترض إلى تقديرات لأغراض تقدير الخسائر المستقبلية المحتملة التي يرتكز عليها الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال[xxxii] وبالتالي فأسلوب التصنيف الداخلي الأساسي يقدر البنك مخاطره بنفسه بناءا على كفاءاته البشرية والفنية بعد موافقة البنك المركزي لتطبيق أسلوب التقييم الداخلي، يجب أن تلتزم بحد أدنى من المتطلبات يتمثل في:[xxxiii]

- ✓ **دقة البيانات.**
- ✓ **أنظمة القياس.**
- ✓ **الرقابة الداخلية.**
- ✓ **دقة نتائج الإفصاح.**

ت- ج- **طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة:** وهو أسلوب تعتمده البنوك في إحتساب تقديراتها لاحتمال العجز عن السداد أو الخسارة عند عدم السداد، والتعرض عند التعثر وعند السداد، ويتم ذلك من خلال تطبيق ثلاثة عناصر فعالة هي:[xxxiv]

- ❖ **تحديد مكونات المخاطر:** وهي تقديرات تحدد مخاطر الائتمان وتقوم المصارف بإعدادها.
- ❖ **تحديد أوزان المخاطر:** وهي أداة يتم من خلالها العمل على تحويل مكونات المخاطر إلى أصول مرجحة بالمخاطر، وبالتالي تحديد رأس المال وإحتياجاته.
- ❖ **تحديد فئات الأصول المتعلقة بالمخاطر:** وهي المعايير التي يجب إستيفائها حتى يستطيع المصرف أن يستخدم أسلوب التصنيف الداخلي لأي فئة من الأصول.

تتدرج هذه الطرق من حيث صعوبة تطبيقها، حيث تعتبر الطريقة المعيارية هي الطريقة الأسهل في التطبيق، وتليها طريقة التصنيف الداخلي الأساسية، ثم طريقة التصنيف الداخلي المتقدمة.

١-٣- **مخاطر السيولة:** تعرف سيولة البنك بأنها الأموال القابلة للدفع والوفاء بالالتزامات عند طلبها مع القدرة على تحقيق النمو المطلوب لعناصر الأصول والخصوم، وتتواجد سيولة البنك بدرجات مختلفة في كافة أصول وخصوم البنك وتتعدد أشكالها ما بين مصادر واستخدامات محافظ الائتمان والتمويل والاستثمارات، ومن النادر أن يحدث توازن بين مصادر السيولة وكلاهما يشير إلى علاقة عكسية بين السيولة والربحية.[xxxv]

١-٤- **مخاطر رأس المال:** تمثل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما تواجه حقوق ملكية سالبة أو يتحدد صافي حقوق الملكية بالفرق ما بين القيمة السوقية للأصول والقيمة السوقية للمطلوبات وهكذا فإن مخاطر رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول.[xxxvi]

٢- **المخاطر غير المالية:** وتضم المخاطر غير المالية ما يلي:

٢-١- **المخاطر التشغيلية:** وينشأ هذا النوع من المخاطر نتيجة ضعف أنظمة الرقابة الداخلية أو ضعف في كفاءة الأشخاص أو حدوث ظروف خارجية، والتي قد تؤدي جميعها إلى خسائر غير متوقعة، ومنها الاحتيال المالي، الاختلاس، التزوير، وغيرها من الأسباب[xxxvii]. وإن وجود إدارة فعالة لإدارة المخاطر إضافة لوجود جهاز رقابة داخلية وتدقيق داخلي يتمتع بالكفاءة والخبرة العملية مع تحديد إجراءات دقيقة لتنظيم العمل داخل البنوك هو السبيل الأمثل للحد من هذه المخاطر، حيث أن الكثير منها يأتي من داخل البنك، ومن هذه المخاطر:[xxxviii]

٢-١-١- **الاختلاس:** وهو الأكثر شيوعا بين العاملين في البنوك والناتج عن التعاملات بالشيكات السياحية وأجهزة الصرف الآلي، وغالبا ما يصعب استعادة مثل هذه الأموال المختلسة.

٢-١-٢- التزوير: مفهوم التزوير واضح لدى الكثير من العاملين في مختلف الأنشطة وإذا أردنا أن نعطي له وصفا علميا دقيقا يمكننا القول أن التزوير هو تشويه أو محاولة تحريف الأدلة المقدمة لتبدو موضوعية ومقبولة ومقنعة بحيث يصعب على الموظف المعني تمييزها، لضيق الوقت ومتطلبات السرعة في إنجازها كما يلاحظ إرتفاع نسبة عمليات التزوير مع زيادة استخدام التقنيات الحديثة في العمليات المصرفية.

٢-١-٣- **تزييف العملة (المحلية والأجنبية):** حيث كان للتطور التكنولوجي ودقة وكفاءة أجهزة التزييف الأثر الكبير في زيادة مخاطر التزييف.

٢-١-٤- **السرقة والسطو:** يمكن تقليص المخاطر الناتجة عن السرقة والسطو إذا ما تم التركيز على توفير معايير سلامة عالية، كالكاميرات السرية للمراقبة والحزم الضوئية غير المرئية والبوابات الأمنية عالية الجودة وغيرها من الوسائل التي تجعل من عمليات السطو والسرقة غاية في الصعوبة.

٢-١-٥- **الجرائم الإلكترونية:** لقد أخذت الجريمة الإلكترونية حظها من التقدم الحاصل في إستخدام التقنيات الآلية الحديثة في جميع النشاطات المصرفية فبرزت الكثير من الجرائم من خلال الصراف الآلي، بطاقة الائتمان، الإختلاس الإلكتروني، والاختلاسات الداخلية بالتعاون مع الموظفين.

٢-٢- المخاطر القانونية: تنشأ هذه المخاطر في حالة إنتهاك القوانين أو القواعد أو الضوابط المقررة الصادرة عن السلطات النقدية كالبنك المركزي، خاصة تلك المتعلقة بمكافحة غسيل الأموال.[xxxix]

٢-٣- **مخاطر السمعة:** تظهر مخاطر السمعة نتيجة لوجود إنطباع سلبي عن البنك والذي ينتج عنه خسائر في مصادر التمويل أو قد يؤدي إلى تحول العملاء إلى البنوك المنافسة، ويكون نتيجة لتصرفات يقوم بها مديروا أو موظفوا البنك أو كنتيجة لعدم خدمة العملاء بالسرعة والدقة والجودة المطلوبة، أو بسب ضعف أنظمة الأمان لدى البنك والذي يكون محصلة النهائية زعزعة الثقة بالبنك، ومن الأمثلة على ذلك تعرضه لعمليات سطو متكررة.[xl]

رابعا- مراحل عملية إدارة المخاطر البنكية

إن إدارة المخاطر تعد منهج علمي وعملي للحد من المخاطر المحيطة بالأنشطة المختلفة لذلك فهي تتكون من سلسلة خطوات منطقية تندمج مع بعضها البعض في الواقع العملي لتنفيذ عملية إدارة المخاطر بالشكل الصحيح والفعال، وعليه تتمثل خطوات عملية إدارة المخاطر في الخطوات التالية:

١- **تقرير الأهداف:** تتمثل الخطوة الأولى لعملية إدارة المخاطر في تقرير ما يود البنك أن يحققه برنامج إدارة المخاطر الخاص به بدقة، للحصول على أقصى منفعة من النفقات المتعلقة بإدارة المخاطر، وفي حالة أن يتم تجاهل هذه

الخطوة، تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة وغير متسقة. ومن ناحية مثلى، يجب أن تصدر الأهداف وسياسة إدارة المخاطر عن مجلس الإدارة حيث أن المسؤولية النهائية عن الحفاظ على أصول البنك تقع على عاتقهم.[xli]

٢- **التعرف على المخاطر (تحديد المخاطر):** من الصعب إيجاد تصاميم محددة بشأن المخاطر التي يتعرض لها البنك لأن إختلاف العمليات والأوضاع يؤدي إلى نشوء مخاطر مختلفة حيث يكون بعضها واضحا في حين أن بعضها الآخر يمكن أن يتم تجاهله. وتوجد العديد من الأدوات للتعرف على المخاطر، ومن أهمها السجلات الداخلية للمنظمة وقوائم مراجعة بواليص التأمين وإستقصاءات تحليل المخاطر، وخرائط العمليات وتحليل القوائم المالية ...إلخ[xlii]. فالهدف من هذه الخطوة هو توليد قائمة شاملة للمخاطر التي قد تؤدي إلى إحداث خسائر أو التأثير على أحد أهداف البنك[xliii]. وأفضل منهج مطبق للتعرف على المخاطر هو منهج الدمج، وذلك بتطبيق مختلف أدوات التعرف على المخاطر، وهنا تبرز أهمية نظام المعلومات الفعال.

٣- **تقييم المخاطر (قياس المخاطر):** بعد أن يتم التعرف على المخاطر، يجب على مدير المخاطر أن يقوم بتقييمها، ويتضمن ذلك قياس حجم الخسارة المحتملة وإحتمال حدوث تلك الخسارة ثم يتم بناءا على ذلك ترتيب أولويات العمل، وعادة ما تصنف المخاطر ضمن ثلاث مجموعات:

٣-١- **المخاطر الحرجة:** كل ظروف التعرض للخسارة التي تكون فيها الخسائر المحتملة كارثية وسوف ينتج عنها الإفلاس.

٣-٢- **المخاطر الهامة:** ظروف التعرض للمخاطرة التي لن ينتج عن خسائرها المحتملة الإفلاس ولكنها سوف تستلزم من البنك خطط طوارئ لمواصلة النشاط.

٣-٣- **المخاطر الأقل أهمية:** ظروف التعرض للمخاطرة التي يمكن تعويض الخسارة المحتملة الناتجة عنها دون أن يتسبب ذلك في خسائر مالية.

بعد تحديد المخاطر المتعلقة بكل نشاط، وتكون الخطوة الموالية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته، وإحتمالية حدوثه، وإن التقييم الصحيح هو ذلك الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة إلى إدارة المخاطر.[xliv]

٤- **دراسة البدائل وإختيار أسلوب التعامل مع المخاطر (ضبط المخاطر):** تتمثل هذه الخطوة في دراسة التقنيات التي ينبغي إستخدامها للتعامل مع كل مخاطرة وتمثل هذه المرحلة مشكلة في اتخاذ القرار، بعبارة أكثر تحديدا تقرير أي التقنيات المتاحة ينبغي إستخدامها في التعامل مع كل مخاطرة، وتتفاوت درجة وجوب إتخاذ مدير المخاطر هذه القرارات من بنك لآخر. وعند محاولة تقرير ماهية التقنية الواجب إستخدامها للتعامل مع مخاطرة معينة، يجب على مدير المخاطر الأخذ بالاعتبار مدى أولوية المخاطرة، ثم يتم إجراء تقييم العوائد والتكاليف المرتبطة بكل منهج، ثم يتم إتخاذ القرار بناءا على أفضل المعلومات المتاحة وبالاسترشاد بسياسة إدارة المخاطر في البنك.

هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر ذات الأهمية، وهي تجنب هذه المخاطر أو تقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.[xlv]

٥- تنفيذ القرار: في هذه المرحلة وضع البديل المقرر موضع التنفيذ يجب وجود تكامل بين جميع إدارات البنك وذلك لضمان إتخاذ الإجراءات التي تساهم في تنفيذ القرار.[xlvi]

٦- التقييم والمراجعة: إن هذه العملية مهمة جدا لضمان نجاح برنامج إدارة المخاطر، ويمكن أن تتم عملية المراجعة إما من قبل مدير المخاطر في البنك أو في بعض الحالات يتم إستقدام إستشاريين من الخارج للقيام بعملية المراجعة.[xlvii] فالبنوك عليها أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة وبنفس الوقت والأهمية أن يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لديه.[xlviii]

٧- الاتصال والتشاور والتوثيق: يتم الاتصال والتشاور مع أصحاب المصالح الداخلية والخارجية في جميع مراحل إدارة المخاطر وذلك لوضع خطة تتضمن الإبلاغ عن العمليات والإجراءات المتعلقة بها من أجل إعلام أصحاب المصلحة بالأسس التي تم إعتمادها في هذا المجال بالإضافة إلى قيام المدقق الخارجي والمدقق الداخلي بإعداد تقريرا مبني على النزاهة والوضوح وأن يكون مدعما بالأدلة اللازمة وإرساله إلى مجلس الإدارة.[xlix]

خامسا- الإطار العام للرقابة الداخلية على مخاطر الإئتمان

تتم أعمال الرقابة الداخلية في البنوك إما من خلال فريق المشرفين المكون من جهاز الرقابة البنكية أو بتفويض مراجعين خارجيين في القيام بفحص ومراقبة أنشطة هذه البنوك، ولا يعني ذلك إحلال الدور الرقابي محل الدور الإداري خاصة في التعامل مع المخاطر، بل تعاون وتنسيق كامل بين جهاز الرقابة البنكية والرقابة الخارجية وإدارة البنك، مما يضمن الدعم المتواصل للعملية الإدارية وقراراتها، وبما يجنبها التعرض لأي نوع من المخاطر.

١- نظام الضبط الداخلي وإدارة مخاطر الإئتمان

ولما كان نظام الضبط الداخلي كأحد مقومات نظام الرقابة الداخلية يقوم على تقسيم العمل وتحديد الإختصاصات داخل إدارة الإئتمان فإن ضعف نظام الرقابة الداخلية وعدم وجود نظام للضبط الداخلي في إدارات الإئتمان يمثل أحد أهم المشاكل التي تواجه البنوك في مجال صناعة قرارات الإئتمان، بعيدا عن المخاطر. وإن إدارة المخاطر هي عملية ديناميكية، حيث تقوم البنوك بالتقييم الدوري لفعالية سياساتها وإجراءاتها في ضبط المخاطر وتجري التعديلات اللازمة. وحتى وإن تبين من خلال التقييم بأن البنك يقوم بضبط المخاطر بشكل ملائم فإن عملية إدارة المخاطر لا تنتهي، فهي تستمر بتقييم دوري متواصل، وكل عملية تقييم متتالية لا تختبر فعالية عمليات الضبط فحسب، بل تشمل أيضا مراجعة لعمليات الضبط التي تم إختيارها سابقا، ونظرا لكون البنوك تعمل ضمن بيئة مخاطرة دائمة التغيير، فإن عملية إدارة المخاطر لا تنتهي.

٢- المراجعة الداخلية وإدارة مخاطر الإئتمان

إن عملية المراجعة والتفتيش تعتبر من أهم الأمور التي تكون مدرجة على جدول أعمال مصلحة المراجعة الداخلية وذلك لمعرفة مدى إلتزام البنك بالضوابط المحددة، بما في ذلك موضوع الإبلاغ عن أوضاع المقترضين المتعثرين، والمراجعة الداخلية تختص عادة بفحص جودة القروض وذلك من خلال المستويات الثلاثة للمراجعة:

أ- المراجعة الداخلية قبل منح القرض: تفيد في التحقق من مدى إتفاق منح القرض مع شروط سياسة البنك الإئتمانية.

ب- المراجعة الداخلية بعد منح القرض: تفيد في الكشف المبكر عن مخاطر المنح ومن ثم المبادرة في إتخاذ الإجراءات التصحيحية، وهو بمثابة مراجعة مستمرة خلال فترة القرض.

ت- المراجعة الداخلية الإستثنائية للقروض: تبادر إليها بسبب إحتمال مواجهة أنواع معينة من القروض لبعض الصعوبات في سدادها.

فمعهد المراجعين الداخليين أكد على أن إدارة البنك هي المسؤولة عن إتخاذ القرارات المتعلقة بالإستجابة للمخاطر كتحملها أو تجنبها، وينحصر دور المراجعة الداخلية في تقديم النصح للإدارة ويبين تأييده أو إعتراضه لقرارات الإدارة المتعلقة بعملية إدارة المخاطر، وليس ممارسة عملها وإتخاذ القرارات بالنيابة عنها.

٣- التنسيق بين نظام الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية وإدارة المخاطر

إن وجود إدارة فاعلة للمخاطر إضافة لوجود جهاز رقابة داخلية ومراجعة داخلي يتمتع بالكفاءة والخبرة العملية مع تحديد إجراءات دقيقة لتنظيم العمل داخل البنوك هو السبيل الأمثل للتأكد من تقييم المخاطر والحد منها، خاصة وأن الكثير منها يأتي من داخل البنك. وفي ضوء حجم الإستقلالية اللازمة لوظيفة إدارة المخاطر يتعين عليها أيضا الوصول لكافة الأنشطة ذات الإمكانية لتحقيق المخاطر للبنك خاصة مخاطر الإئتمان. ومن خلال ما سبق نلاحظ وجود توافق بين الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية وإدارة المخاطر بشكل يضمن التكامل المتبادل مع الحفاظ على الصورة الذاتية والإستقلالية لكل طرف، مما يضمن تدفق البيانات والمعلومات بين كل الأطراف لضمان إكتمال المعلومات الإئتمانية الكمية والنوعية اللازمة لتحديد المستوى الإجمالي للمخاطر المقبولة بالبنك. ويمكن توضيح هذا التنسيق ثلاثي الاطراف لرصد وكشف مخاطر القروض في النقاط الآتية:

- إن نظام الرقابة الداخلية الفعال يربط عملية تحديد المخاطر من مستوى الفروع رجوعا إلى مجلس الإدارة والإدارة حيث يرمي أسلوب إدارة المخاطر إلى التحول في مسؤولية الرقابة الداخلية من المكتب الخلفي ووظائف الدعم التقليدية إلى مجلس الإدارة والمدير التنفيذي.
- وبالتالي لكي تتمكن الرقابة الداخلية من لعب الدور اللازم في تجنب المخاطر يجب على البنوك إدراج عملية إدارة المخاطر ضمن ثقافة البنك على جميع مستويات عملياتها. وبإمكان نظام الرقابة الداخلية أن يلعب دورا هاما في تخفيف المخاطر من خلال إدخال حلقة التغذية المرتدة التي تربط الأشخاص من جميع المستويات ضمن عملية إدارة المخاطر. وإن إستخدام حلقة التغذية المرتدة لإدارة المخاطر للتأكد من أن الرقابة الداخلية هي جزء متداخل ضمن إستراتيجيات إدارة المخاطر لدى البنوك.
- إدخال زيارات العملاء ضمن عمليات الرقابة الداخلية، بإمكان البنك التحقق من صحة القروض وتحديد أية ممارسات إحتيال من قبل مسؤولي القروض قبل تكرارها وإنتشارها على مستوى أكبر. لأن فن إدارة المخاطر هو تحديد عند أي مستوى يجب أن يتم ضبط هذه المخاطر، فالهدف ليس القضاء أو حتى ضبط جميع المخاطر.
- إن النظام الفعال للرقابة الداخلية يساعد البنك على إفتراض وجود مخاطر إضافية بطريقة محتسبة ويعمل على تخفيف أية مفاجآت مالية، وبالتالي فالرقابة الداخلية هي عنصر أساسي من إدارة المخاطر.
- إن الرقابة الداخلية والمراجعة الداخلية يلعبان دورا هاما في حلقة التغذية المرتدة لإدارة المخاطر، بحيث يتم إيصال المعلومات الصادرة عن عملية الرقابة الداخلية إلى مجلس الإدارة والإدارة.
- تعمل آليات الرقابة الداخلية على تحسين عملية اتخاذ القرارات وذلك من خلال التأكيد على دقة، إكتمال وإرسال تلك المعلومات في حينها، لكي يتمكن مجلس الإدارة والإدارة من المعالجة الفورية لشؤون الضبط عند ورودها، وإذا قامت الإدارة بربط آليات ضبطها الداخلي بإدارة المخاطر، يصبح بإمكان الرقابة الداخلية تحديد المخاطر المتبقية وإعلام الإدارة بها.

❖ **وبشكل عام تتركز أنظمة الرقابة الداخلية على تحديد ومن ثم معالجة المشاكل بينما يركز أسلوب إدارة المخاطر إتجاه تطوير الرقابة الداخلية على تحديد ومنع حصول المشكلة قبل وقوع الخسارة.**

المبحث الرابع / الدراسة الميدانية

١- **عينة الدراسة:** تناقش الدراسة دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، فإن مجتمع الدراسة الميداني إقتصر على الموظفين في مديرية المفتشية العامة والتدقيق، وكذلك مديرية المحاسبة على مستوى الإدارة العامة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وقد تم توزيع (٤٥) إستبانة وتم استرداد (٣٧) إستبانة وتم إستبعاد (٤) إستبانات لعدم تحقق الشروط المطلوبة لإجابة على الاستبانة، وبذلك يكون عدد الإستبانات الخاضعة للدراسة ٣٣ إستبانة، بمعدل إسترداد (٨٢.٢٢%).

٢- **أداة الدراسة:** إستخدمت الإستبانة لجمع البيانات الأولية من عينة البحث لدراسة بعض مفردات البحث وتجميع المعلومات وتفريغها بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS (Statistical Package For Social Science) وإستخدام الإختبارات الإحصائية المناسبة بهدف الوصول إلى دلالات ذات قيمة ومؤشرات تدعم موضوع الدراسة.

ولقد تم تقسيم الاستبانة إلى جزئين:

الجزء الأول: يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويتكون من ٧ فقرات.

الجزء الثاني: يناقش موضوع الدراسة وهو دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR. وكل مجال يحتوي على مجموعة من الفقرات كما يوضحه الجدول رقم(٠١):

جدول رقم (٠١): عدد فقرات الإستبانة

المـجـــال	عدد الفقرات
دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض	٠٨
دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الإئتمان	٠٦
دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض	٠٩
دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض	٠٥
دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض	٠٥
المـجـمـوع	٣٣

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على الإستبانة

٣- **تحليل البيانات:** تم إستخدام الإحصائيات الوصفية لحساب متوسطات إجابات أفراد كل عينة وهي المتعلقة بفرضيات البحث، وبإستخدام عبارات تقييمية في جميع أسئلة الإستبيان حسب مقياس ليكرت الخماسي لسهولة فهمه وتوازن درجاته علما أن متوسط المقياس المستخدم يساوي (٣.٥٠) و(١-٢.٩٩) تقدير ضعيف، (٣-٣.٤٩) تقدير متوسط، و (٣.٥٠-٥) تقدير قوي. والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة هي:

- إختبار ألفا كرونباخ لإيجاد معامل الثبات.
- المتوسطات والإنحراف المعياري لوصف خصائص العينة وإختبار الفرضيات.
- معامل الإرتباط بيرسون لقياس صدق الإتساق الداخلي للإستبانة.

- إستخدام فحص توزيع (T.test) للفرضيات المطروحة لإختبار العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، ويمكن فحص الفرضيات من خلال (Sig-t) أكبر أو أقل من (٠.٠٥) لقبول أو رفض الفرضيات.

الجدول رقم (٠٢): مقياس ليكرت الخماسي للإجابة على فقرات الإستبانة

التصنيف	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	٥	٤	٣	٢	١

٣-١- توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية: إحتوى الجزء الأول من الإستبانة على الأسئلة العامة وقد تم التركيز فيها على إجابات الثلاثة الأسئلة المتعلقة بالجنس والعمر، المستوى التعليمي والتخصص العلمي وعدد سنوات الخبرة.

والجدول رقم (٠٣) يبين نتائج توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية السالفة الذكر، بحيث يلاحظ من الجدول أن الجانب الأكبر من أفراد عينة الدراسة وبنسبة (٦٣.٦%) هم ذكور وبنسبة (٣٦.٤%) هن من الإناث. وأن الجانب الأكبر وبنسبة (٦٠.٦%) من عينة الدراسة بلغت أعمارهم من (٣٠-٤٠) سنة وتلاهم بنسبة (٢٤.٢%) منهم بلغت أعمارهم أكثر من ٤٠ سنة، وتلاهم بنسبة (١٥.٢٠%) من عينة الدراسة بلغت أعمارهم أقل من ٣٠ سنة.

ويبين الجدول رقم (٠٣) أن الجانب الأكبر من أفراد عينة الدراسة وبنسبة (٨٧.٩%) المستوى التعليمي لهم ليسانس، وتلاهم بنسبة (١٢.١%) من أفراد العينة المستوى التعليمي دراسات عليا ماجستير. ويبين كذلك الجدول أن الجانب الأكبر من أفراد العينة وبنسبة (٦٦.٧%) تخصصهم العلمي اقتصاد ومحاسبة، وتلاهم وبنسبة (٢٧.٣%) من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "علوم مالية و بنوك"، وتلاهم وبنسبة (٦%) من عينة الدراسة تخصصهم العلمي "إدارة أعمال". ومن الجدول أيضا نلاحظ أن الجانب الأكبر من أفراد العينة وبنسبة (٦٣.٦%) بلغت سنوات خبرتهم من (١٠-١٥) سنة، وتلاهم وبنسبة (٣٣.٣%) من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم أكثر من ١٥ سنة، تلاهم وبنسبة (٣%) من عينة الدراسة بلغت سنوات الخبرة لديهم من (٥-١٠) سنوات.

الجدول رقم (٠٣): توزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديمغرافية

المتغير	العدد	النسب المئوية
الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكور	٢١	%٦٣.٦
إناث	١٢	%٣٦.٤
العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من ٣٠ سنة	٥	%١٥.٢
من ٣٠-٤٠ سنة	٢٠	%٦٠.٦
أكثر من ٤٠ سنة	٨	%٢٤.٢
المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	٢٩	%٨٧.٩
ماجستير	٤	%١٢.١
دكتوراه	٠	٠
التخصص العلمي	التكرار	النسبة المئوية

محاسبة و اقتصاد	٢٢	%٦٦.٧
علوم مالية و بنوك	٩	%٢٧.٣
إدارة أعمال	٢	%٦
أخرى	..	.
سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
من ٥-١٠ سنوات	١	%٣
من ١٠-١٥ سنة	٢١	%٦٣.٦
أكثر من ١٥ سنة	١١	%٣٣.٣

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إجابات عينة الدراسة

٣-٢- اختبار ألفاكرونباخ لإيجاد معامل الثبات:

إن معامل "ألفا كرونباخ"، كمعامل للثبات يأخذ قيما تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح فإذا لم يكن هناك ثبات في البيانات فان قيمة المعامل تكون مساوية للصفر، وعلى العكس إذا كان هناك ثبات تام في البيانات فإن قيمة المعامل تساوي الواحد الصحيح. وإن زيادة قيمة معامل ألفا كرونباخ تعني زيادة مصداقية البيانات من عكس نتائج العينة على مجتمع الدراسة والثبات يعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن المقياس يعطي نفس النتائج بإحتمال مساو لقيمة المعامل إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة، أما الصدق فيقصد به أن المقياس يقيس ما وضع لقياسه.

ولاختبار مصداقية الإستبانة، تم استخدام اختبار (Alpha Cronbach') للتأكد من أن مفردات الاستبانة تقيس ما يجب قياسه. ويلاحظ في الجدول رقم (٠٤) أن قيم ألفا كرونباخ لجميع المجالات أعلى من الحد الأدنى المطلوب لمثل هذا النوع من الدراسة وهو (٦٠%). وقد وجد أن معاملات الثبات لكل مجال من مجالات الاستبانة تتمتع بدرجة ثبات عالية، وقيمة معامل الثبات الكلي هي قيمة مرتفعة نسبيا وتبلغ (٠.٩٩٢) مما يشير إلى صدق وصلاحية الاستبانة للتطبيق على عينة الدراسة وهي تتمتع بدرجة عالية من المصداقية.

الجدول رقم (٠٤): معاملات ألفا كرونباخ لكل مجال من مجالات الإستبانة

المحور	عنوان المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
الأول	دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض	٠٨	٠.٩١٤
الثاني	دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان	٠٦	٠.٩٢١
الثالث	دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض	٠٩	٠.٩٢٠
الرابع	دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض	٠٥	٠.٨٩٦
الخامس	الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض	٠٥	٠.٨٩٦
	جميع المحاور	٣٣	٠.٩٩٢

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إجابات عينة الدراسة

٣-٣- صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة: تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه وذلك بواسطة برنامج (SPSS) بحيث:

*معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=٠.٠٥ إذا بلغ مستوى المعنوية بين ٠.٠١ و٠.٠٥.

** معامل الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة α=٠.٠١ إذا كانت قيمة مستوى المعنوية أقل من ٠.٠١.

إن صدق الاتساق البنائي لمحاور الدراسة يبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة، حيث يبين الجدول رقم (٠٥) معاملات الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة (٠.٠٥)، فالقيمة الاحتمالية لكل فقرة أقل من(٠.٠٥) وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r الجدولية والتي تساوي (٠.٣٤٥)، وبالتالي فالجدول رقم (٠٥) يوضح أن محتوى كل محور من محاور الاستبانة له علاقة قوية بهدف الدراسة.

الجدول رقم (٠٥): معامل الارتباط بين معدل كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحور	العنوان	معامل الإرتباط	القيمة الإحتمالية
الأول	دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض	٠.٩٥٩	٠.٠٠٠
الثاني	دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الإئتمان	٠.٩٨٠	٠.٠٠٠
الثالث	دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض	٠.٩٤٧	٠.٠٠٠
الرابع	دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض	٠.٩٧٨	٠.٠٠٠
الخامس	الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض	٠.٩٦٥	٠.٠٠٠
	جميع المحاور	٠.٩٨٩	٠.٠٠٠

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) ودرجة حرية "٣٠" تساوي(٠.٣٤٥)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

يلاحظ من الجدول رقم (٠٥) أن كافة معاملات بيرسون بين كل فقرة من فقرات المجال والدرجة الكلية لهذا المجال ذات دلالة إحصائية عند مستوى (٠.٠١، ٠.٠٥) وهذا يبين أن كل فقرة من فقرات الاستبانة تتمتع بدرجة عالية من الاتساق الداخلي.

٣-٤- إختبار صحة الفرضيات:

٣-٤-١- المحور الأول: دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم(٠٦) يبين فقرات المحور الأول حسب الوزن النسبي لكل فقرة ومتوسطات بنود الاستبانة المتعلقة بالفرضية الأولى: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR** ".

يبين الجدول رقم (٠٦)، تحليل فقرات المحور الأول، حيث يتبين أن آراء أفراد المجتمع في جميع الفقرات إيجابي حيث أن الوزن النسبي لكل فقرة أكبر من الوزن النسبي المحايد (٦٠%) ومستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على أنه يوجد للرقابة الداخلية دور في المتابعة المستمرة للقروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

جدول رقم (٠٦): متوسطات درجات بنود الاستبانة المتعلقة بالفرضية الأولى (المحور الأول)

التسلسل	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	Sig	t	الفروق
٠١	وجود نظام رقابة إئتمانية لمتابعة المشاريع الممولة من قبل البنك من طرف إدارة الإئتمان.	٤.٢٧	٠.٧١٩	%٨٥.٤	٠.٠٠٠	٦.١٧٣	معنوية
٠٢	متابعة ظروف العميل الممول، والتأكد المستمر على قدرته على السداد بإجراء تحليلات شاملة لأرصدة حساباته في البنك.	٤.٣٣	٠.٨٥٤	%٨٦.٦	٠.٠٠٠	٥.٦٠٦	معنوية
٠٣	متابعة مدى إستقراء إدارة الإئتمان للمشاكل التي يتعرض لها العميل دوريا تبعا لأوضاعه، من خلال قاعدة البيانات التوثيقية للبنك.	٤.١٨	٠.٩١٧	%٨٣.٦	٠.٠٠٠	٤.٢٧١	معنوية
٠٤	متابعة تحديث الملفات الإئتمانية بشكل يضمن إحتوائها كل المعلومات الحديثة والضرورية.	٤.٠٩	١.٠١١	%٨١.٨	٠.٠٠٢	٣.٣٥٧	معنوية
٠٥	إمكانية الحصول على معلومات مفيدة من الإستخبارات المعلوماتية عن العملاء للتخفيف من المخاطر الإئتمانية.	٤.٣٣	٠.٨٣٣	%٨٦.٦	٠.٠٠٠	٦.٥٨٦	معنوية
٠٦	وجود سياسة إئتمانية واضحة ومكتوبة تشمل آليات متابعة القروض الممنوحة.	٤.٣٦	٠.٨٩٠	%٨٧.٢	٠.٠٠٠	٥.٣٨٠	معنوية
٠٧	يتولى نظام الرقابة الداخلية في البنك التأكد من وجود مقياس كمي لمتابعة القروض المتعثرة من قبل إدارة الإئتمان.	٣.٣٦	٠.٨٢٢	%٦٧.٢	٠.٠٠٠	٦.٠٣٤	معنوية
٠٨	وجود تقارير دورية عن وضعية القروض الممنوحة وتواريخ إستحقاق أقساطها.	٣.٣٩	١.٢٤٨	%٦٧.٨	٠.٦٢٩	-٠.٤٨٨	غير معنوية
جميع الفقرات		٤.١٧٨٠	٠.٧٢٩٥٦	%٨٣.٥٦	٠.٠٠٠	٥.٣٣٩	معنوية

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٣٢" تساوي(٢.٠٤)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم(٠٦) تحليل فقرات المحور الأول، ونلاحظ انخفاض متوسط الفقرة (٠٨) عن متوسط المقياس المستخدم (٣.٥) وبفرق غير معنوي، ولذلك يجب العمل على تفعيل هذا البند من خلال التأكيد على ضرورة وجود تقارير دورية عن وضعية القروض الممنوحة وتواريخ استحقاق أقساطها. وكذلك ارتفاع متوسط البنود (٠١)، (٠٢)، (٠٣)، (٠٤)، (٠٥)، (٠٦) عن متوسط المقياس المستخدم (٣.٥) وكانت الفروق معنوية، في حين انخفض متوسط الفقرة (٠٧) عن متوسط المقياس المستخدم (٣.٥) ولكنه بفرق معنوي.

الفقرة (٠٦): ويعزى ذلك إلى التزام الإدارة العليا لبنك الفلاحة والتنمية الريفية بوضوح سياستها الائتمانية مكتوبة وواضحة وتشمل كل من مراحل منح القروض بما فيها مرحلة المتابعة، ويعتبر ذلك من أولويات البنك حتى يلزم الوكالات

التابعة له على إتباعها في إجراءات منحها للقروض، خاصة وأن السياسة الائتمانية توضح المسؤوليات والأطراف والحدود الدنيا والقصوى لمنح الائتمان من قبل الوكالات أو من قبل الإدارة العليا.

الفقرة (٠٢)، الفقرة (٠٥): وأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يشترط في سياسته الائتمانية على ضرورة توفر المعلومات الضرورية عند وكالاتها عن المقترضين والبيانات المالية الدورية التي تساعدها في تخفيف مخاطر الائتمان والمتمثلة بعجز المقترض عن السداد لهذه الالتزامات، وتمكن المعلومات المفيدة البنك من مراقبة ومتابعة الفرد أو الشركات، مع ضرورة فحص بعض هذه البيانات والتحقق من صحتها مثل القوائم المالية الدورية المدققة، الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية. وكل ذلك يساهم بشكل مباشر في متابعة أرصدة العميل وقدرته على السداد.

الفقرة (٠١): ومما يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية لا يهتم فقط بوضع سياسة ائتمانية مكتوبة لينجح، بل يركز حتى على وجود سياسات ونظم لمتابعة الائتمان من خلال الاستمرار في تقصي الحالة المالية للعميل بعد حصوله على القرض بقصد التحقق من قدرته على الاستمرار في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة والفوائد في حدود الجدول الزمني المحدد ووفق شروط القرض.

الفقرة (٠٣): مما يؤكد قناعة عينة البحث بضرورة استقراء إدارة الائتمان لمشاكل المقترضين لأن ذلك سيمكن البنك من تحديد درجة الخطورة لدى المقترض استنادا إلى معايير معينة حتى يتسنى للبنك إتباع ما يلزم لتحصيل القرض خلال فترة معقولة في صورة مراحل متتالية، وبالتالي يكون البنك قد وفر شكل من الحماية للائتمان المقدم تحت أسوأ الظروف.

الفقرة (٠٤): وهذا يعني أن التخفيف من المخاطر الائتمانية يبدأ من الملفات الائتمانية في حد ذاتها حيث أن الوثائق الحديثة تقدم مؤشرات عن التدهور في النسب المالية الرئيسية أو القوائم المالية إن وجدت، وبالتالي فتحديد قدرة المقترض على سدد التزاماته ليس فقط قبل منح القرض، بل تبقى قوائم التدفقات النقدية التشغيلية خلال فترة القرض تعطي مؤشرات حول مدى توافق استحقاقات الائتمان المطلوب مع مصادر السداد، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بالضمانات وقابليتها للتسييل بأقل كلفة ممكنة فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته اتجاه البنك.

الفقرة (٠٤): ومما يدل على أن التركيز على وجود تقارير دورية عن متابعة القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية يهتم به بشكل متوسط.

الفقرة (٠٧): ومما يدل على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يرى ضرورة تحقيق الرقابة على القروض المتعثرة من حيث إعداد البيانات ورفع التقارير من طرف إدارة الائتمان، لتحديد خطورة القرض المتعثر ومعرفة أسباب تعثره مما يستدعي ضرورة معالجته.

تحليل مجموع فقرات المحور الأول

وبصفة عامة بلغ المتوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الأول (٤.١٧) والوزن النسبي يساوي (٨٣.٥٦%)، وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (٦٠%) ومستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥) وقيمة t المحسوبة (٥.٣٤)، وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (٢.٠٤)، كما بلغ الانحراف المعياري (٠.٧٢٩) وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين. ما يعني قبول الفرضية بأنه **توجد علاقة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض وكشف ورصد المخاطر الائتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية** بدرجة كبيرة.

وبما أن المخاطر الائتمانية تتحقق نتيجة عوامل خارجية وأخرى داخلية، فمتابعة المخاطر والرقابة عليها يتضمن متابعة القروض الممنوحة في كل مراحلها للحد من الآثار السلبية الناتجة عن مخاطر عدم السداد، والرقابة الداخلية تقوم

بإجراءات رقابة إضافية على عمل إدارة الائتمان حتى تتمكن إدارة البنك من تخفيف مستوى المخاطر التي يمكن أن يتحملها أو يتقبلها البنك في ظروف معينة.

٣-٤-٢- المحور الثاني: دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الجدول رقم (٠٧) يبين فقرات المحور الثاني حسب الوزن النسبي لكل فقرة ومتوسطات بنود الاستبانة المتعلقة بالفرضية الثانية: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR** ".

بين الجدول رقم (٠٧) ارتفاع متوسط الفقرات عن متوسط المقياس المستخدم (٣.٥) وبفروق معنوية، ويتبين أن أراء أفراد العينة في جميع الفقرات إيجابي، حيث أن الوزن النسبي لكل فقرات المحور الثاني أكبر من الوزن النسبي المحايد (٦٠%) ومستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥). بمعنى أن أفراد العينة يوافقون تماما على أن نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية له دور في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان.

جدول رقم (٠٧): متوسطات درجات بنود الاستبيان المتعلقة بالفرضية الثانية (المحور الثاني)

التسلسل	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	Sig	t	الفروق
٠١	توجد رقابة على التوسع والإنتشار غير المدروس للعميل، مع كثرة التحفظات في تقرير الحسابات.	٤.٣٣	٠.٦٩٢	%٨٦.٦	٠.٠٠٠	٦.٩١٦	معنوية
٠٢	توجد رقابة على تدني ربحية العميل لعدة فترات والتأخر في دفع الإلتزامات للموردين.	٤.٣٩	٠.٨٢٧	%٨٧.٨	٠.٠٠٠	٦.٢١١	معنوية
٠٣	توجد رقابة على بيانات العميل المالية لدى البنك خاصة بعد منح القرض والتركيز على تدفقاته النقدية وقيمة الضمانة القابلة للتحويل.	٤.٣٠	٠.٩١٨	%٨٦.٠	٠.٠٠٠	٥.٠٢٥	معنوية
٠٤	توجد رقابة على الطلبات المتكررة للعميل بإعادة الجدولة.	٤.١٥	١.٠٣٤	%٨٣.٠	٠.٠٠١	٣.٦١٨	معنوية
٠٥	توجد رقابة على التأخر في تحصيل الديون وإرتفاع الديون المعدومة.	٤.٥٥	٠.٧٩٤	%٩١.٠	٠.٠٠٠	٧.٥٦٢	معنوية
٠٦	توجد رقابة على إستقلال سقوف القروض للعميل وضعف المدى الذي يتحرك فيه.	٤.٣٩	٠.٨٩٩	%٨٧.٨	٠.٠٠٠	٥.٧١٠	معنوية
	جميع الفقرات	٤.٣٥٣٥	٠.٧٣٤٥١	%٨٧.٠٧	٠.٠٠٠	٦.٦٧٥	معنوية

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٣٢" تساوي (٢.٠٤)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (٠٧) تحليل فقرات المحور الثاني، ونلاحظ في تحليل فقراته ارتفاع متوسط كل البنود، عن متوسط المقياس المستخدم (٣.٥) وكانت الفروق معنوية، كما يلي:

الفقرة (٠٥): إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يهتم بمتابعة تحصيل الديون من خلال تقييمها الدائم خاصة عند عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك. وبالتالي فالبنك يولي علمية الرقابة على التأخر في تحصيل الديون وإرتفاع الديون المعدومة الأهمية اللازمة لتخفيف بشكل كبير من مشكلة القروض المتعثرة مبكرا، ويعتبر البنك هذه العملية ركن أساسي من أركان عملية إدارة الائتمان، وتستوجب رقابة فاعلة من طرف الرقابة الداخلية في البنك.

الفقرة (٠٢)، الفقرة (٠٦): عادة يمكن معرفة من خلال الزيارات الميدانية التي يقوم بها المسؤولون في البنك للمقترض، مقدرة المقترض على تأمين التدفق النقدي الكافي لسداد التزاماته في الأوقات المحددة فالرقابة الداخلية من خلال رقابتها على إجراءات إدارة الائتمان في مراقبة القروض الممنوحة يمكنها استشعار هذه المؤشرات من خلال تقارير إدارة الائتمان عن الزيارات الميدانية للعميل المقترض.

ويعزى اشتراكهما في هذه المرتبة المتقدمة أنه أولا الإشارات المتعلقة بحساب العميل لدى البنك هي جزء من الإشارات التي تتعلق بعلميات المقترض وثانيا لأن اهتمام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمعاملات المقترض من خلال مراقبة حسابه لدى البنك، كإصداره لشيكات على حساب القرض بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة أو المتاحة في هذا الحساب، ووجود حركات سحب من الحساب لا تتناسب وطبيعة عمل المقترض واحتياجات المشروع الممول، وحدوث تغيرات مفاجئة في توقيت عمليات السحب والإيداع، عدم تناسب المبالغ المودعة بحساب العميل المقترض مع التغيرات المتوقعة لإيراداته وفق الميزانية التقديرية للمشروع الممول، إرجاع الشيكات المسحوبة على حسابات العميل لدى البنك أو رفضها، وطلب العميل من البنك إيقاف صرف بعض الشيكات. كل ذلك يؤدي إلى طلب العميل لقروض إضافية تفوق قدراته على الالتزام بها.

الفقرة (٠١): ويعزى ذلك إلى أهمية الإشارات الخاصة بطلبات المقترض للبنك، كالمتطلبات المتكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة له دون مبرر واضح للتوسع والانتشار، أو طلب رفع الحجز عن الضمانات المقدمة للبنك للحصول على قروض أخرى من بنك آخر أو أكثر أو طلب تمديد فترة تخزين بضائعه في مخازن البنك لفترة أطول نتيجة لدخول سلع أخرى غير مخطط لها مخازن العميل، أو طلب استبدال الضمانات العينية المقدمة، بضمانات شخصية من دون تقديم تقارير مراجع الحسابات العامل مع المشروع الممول، فكل هذه الإشارات التي تخص طلبات العميل المقترض للبنك قصد التوسع في نشاطه بشكل غير مدروس عادة ما تستخدم للتنبؤ بتعثره، ومراقبتها من قبل نظام الرقابة الداخلية يستطيع البنك معرف أسباب التعثر ومعالجته ليقلل من مخاطر الائتمان المصرفي.

الفقرة (٠٣): وهذا ما يؤكد التزام بنك الفلاحة والتنمية الريفية على استشعار إشارات التعثر الخاصة ببيانات العميل المالية من خلال التحليل الائتماني الكمي للقوائم المالية، والغاية منه تحديد مدى توافر القدرة لدى العميل على تسديد الالتزامات لدى البنك في مواعيدها. فكما هو معروف فإن الميزانية وبيان الإيرادات والنفقات هما البيانان الرئيسيان لأي عميل، فالمشكلات التي قد يتعرض لها المقترض يمكن التعرف عليها من خلال تحليل البيانات المالية له، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمتابعة ضمانات القروض من خلال تقييمها الدائم، ومن حيث قيمتها العادلة وقابليتها للتسييل، أي التحول إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة في حالة عجز العميل عن السداد بشكل نهائي. وبالتالي فهذا ما يفسر الرأي الإيجابي لأفراد العينة على هذه الفقرة من المحور الثاني.

الفقرة (٠٤): إن هذه الفقرة ترتبت في نهاية البنود السابقة، ولكن تمت الموافقة على أهميتها من قبل أفراد عينة بنك الفلاحة والتنمية الريفية ويعود الأمر إلى أن هذه المؤشرات نابعة من التقييم الدوري لتجربة البنك الإقراضية وبخاصة معالجته لتعثر القروض، حتى لا يؤدي التعثر إلى اختلال العلاقة بين العميل المقترض والبنك، خاصة وأن المقترض المتعثر قد يستمر في تشغيل مشروعه إذا ما توافر لديه ذمم مدينة قابلة للتحصيل أو مخزون قابل للبيع، كذلك المعدات في حالة تشغيلية جيدة مع توافر موجودات قابلة للبيع أو التصفية. والإحاطة بهذه المؤشرات بالذات رغم التعقيد بسبب مشكلات التدفق النقدي للعميل، إلا أن البنك يمكنه الاستمرار في علاقته مع العميل بإعادة جدولة أقساط الدين للوصول إلى تسديد لهذه الالتزامات ولكن بأوقات متأخرة.

وبالتالي يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بهذه المؤشرات، ولكن قدرته على إدارة البنك ونظام الرقابة الداخلية على استشعارها أصعب من بقية المؤشرات السابقة، خاصة وأن مطالبة المقترض بتمديد مدة القرض أو زيادة عدد أقساطه قد يكون بسبب صعوبات مؤقت يستطيع المقترض تجاوزها، فيتوقف الأمر داخل البنك على مهارات الإتصال والمهارات التفاوضية.

تحليل مجموع فقرات المحور الثاني

وبصفة عامة كل هذه الإشارات تتم الرقابة عليها من قبل نظام الرقابة الداخلية في البنك لاستخدامها بوصفها أدوات في تسهيل عملية التشخيص المبكر لحالات تعثر القروض. وتبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور الثاني (٤.٣٥) والوزن النسبي يساوي (٨٧.٠٧%) وهو أكبر من الوزن النسبي المحايد (٦٠%) ومستوى معنوية (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥) وقيمة t المحسوبة (٦.٦٧) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (٢.٠٤)، كما بلغ الانحراف المعياري (٠.٧٣٤) وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين الأمر الذي يعني قبول الفرضية الثانية بأنه **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الائتمان والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR** بدرجة كبيرة.

٣-٤-٣- المحور الثالث: دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

الجدول رقم (٠٨) يبين فقرات المحور الثالث حسب الوزن النسبي لكل فقرة ومتوسطات بنود الإستبانة المتعلقة بالفرضية الثالثة: **" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ".**

ويبين الجدول رقم (٠٨) ارتفاع كل متوسطات الفقرات عن متوسط المقياس المستخدم (٣.٥) ما عدا الفقرتين (٠١) و(٠٩)، ومع ذلك يتبين أن أراء أفراد العينة في جميع الفقرات كانت إيجابية حيث أن الوزن النسبي لكل فقرات المحور الثالث أكبر من الوزن النسبي المحايد (٦٠%) ومستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون تماما على أن نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية له دور في التعرف عل مخاطر القروض.

جدول رقم (٠٨): متوسطات ودرجات بنود الإستبانة المتعلقة بالفرضية الثالثة (المحور الثالث)

التسلسل	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	Sig	t	الفروق
٠١	يقوم البنك بتحديد أنواع المخاطر الإئتمانية المحتملة بواسطة دراسات مستمرة عنها.	٣.٣٩	١.٢٩٨	%٦٧.٨	٠.٦٤٢	-٠.٤٧٠	غير معنوية

٠٢	توجد بيانات تاريخية شاملة يمكن إعتماد البنك عليها في قياس مخاطر الإئتمان.	٤.٢٧	٠.٦٧٤	%٨٥.٤	٠.٠٠٠	٦.٥٨٤	معنوية
٠٣	يتم تحديد مخاطر الإئتمان على مستوى المحفظة عن طريق فهم التقارير الناتجة من تصنيف الديون وتركز الإئتمان.	٤.٣٦	٠.٨٥٩	%٨٧.٢	٠.٠٠٠	٥.٧٧٣	معنوية
٠٤	توجد أنظمة تصنيف لأسباب المخاطر الإئتمانية التي تعرض لها البنك في السابق مع العملاء.	٤.٢٧	٠.٩١١	%٨٥.٤	٠.٠٠٠	٤.٨٧٤	معنوية
٠٥	يوجد إشراف سليم على أن الوثائق في البنك تمكن نظام إدارة المخاطر من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج تقاريرها عن المخاطر الإئتمانية السابقة.	٤.٠٩	١.١٠٠	%٨١.٨	٠.٠٠٤	٣.٠٨٦	معنوية
٠٦	توجد معاملات متبادلة ومشتركة في توصيل المعلومة حول مخاطر الإئتمان في الوقت المناسب بين مختلف الإدارات في البنك.	٤.٥٥	٠.٧٩٤	%٩١	٠.٠٠٠	٧.٥٦٢	معنوية
٠٧	إن تطوير بنى تحتية ونظام لإدخال عملية إدارة المخاطر ضمن ثقافة البنك يضمن قيام جميع الموظفين بالتركيز على تحديد وتوقع المخاطر المحتملة.	٤.٣٣	٠.٩٢٤	%٨٦.٦	٠.٠٠٠	٥.١٨٠	معنوية
٠٨	يقوم البنك بدراسة حول تحديد وتحليل المخاطر المحتملة الحدوث للخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها.	٤.٤٢	٠.٨٣٠	%٨٨.٤	٠.٠٠٠	٦.٣٩٥	معنوية
٠٩	توفر تقارير إدارة المخاطر الدورية المعلومة الكافية عن مراجعة التقنيات المستخدمة لقياس مخاطر الإئتمان، وتساعد هذه القاعدة الرقابة الداخلية في أداء مهامها.	٣.٣٩	١.٢٩٨	%٦٧.٨	٠.٦٤٢	-٠.٤٧٠	غير معنوية
جميع الفقرات		٤.١٢١٢	٠.٧٧٠٩٨	%٨٢.٤٢٤	٠.٠٠٠	٤.٦٢٩	معنوية

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٣٢" تساوي(٢.٠٤)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

يبين الجدول رقم (٠٨) تحليل فقرات المحور الثالث، ونلاحظ تحليل فقراته كما يلي:

الفقرة (٠٦): ويبين هذا التأييد لأفراد العينة ضرورة ربط الأنظمة الفرعية للمعلومات في نظام واحد متكامل، للعمل من خلال قنوات إتصال معتمدة في الهيكل التنظيمي للبنك، تساعد على التعرف على المخاطر الإئتمانية المحتملة بشكل مفصل بين مختلف الإدارات ولكن بطرق منتظمة تضمن إستقلالية هذه الإدارات. وتضمن بذلك هذه المعلومات الدقة المحاسبية، الإدارية، والفنية التي تساهم في تحقيق أهداف البنك في التعرف على أنواع المخاطر الإئتمانية.

والنمط الإيجابي لميول إتجاهات عينة الدراسة تؤكد على دور الرقابة الداخلية في تحديد المجالات والأنشطة التي يمكن أن تتعرض للمخاطر والعوامل التي تؤدي إلى هذه المخاطر وبالتالي توصيل المعلومات إلى كل الجهات المعنية بإدارتها وباتخاذ القرارات المناسبة في البنك.

لفقرة (٠٨): ويتبين بهذا الرأي الإيجابي لأفراد العينة في ما يخص قيام البنك بدراسة حول تحديد وتحليل المخاطر المحتملة الحدوث للخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها، وأن يكون الهدف من الرقابة الداخلية هو تقليل الأخطاء وتقليص حجم الأخطار التي قد يتعرض لها البنك في ظل ظروفه الداخلية والظروف الخارجية، من خلال الضوابط الرقابة المصممة بصورة تكاملية لتؤكد أن الأنشطة أو العلميات الجديدة التي سيتم تنفيذها مبنية على أساس تحليل المخاطر المرتبطة بها.

الفقرة (٠٣): والتأييد الإيجابي لأفراد العينة لهذه الفقرة أساسه تخصص بنك الفلاحة والتنمية الريفية في السنوات السابقة في التعامل مع قطاع الفلاحة والتوجه بمعظم قروضه إلى الفلاحين، وقد تعرض البنك إلى العديد من المخاطر الإئتمانية في هذا القطاع بسبب دعم الدولة لهذا النوع من القروض والإجراءات الغير صارمة في منح مثل هذا النوع من القروض، وهذا ما يؤكد على أن البنك أصبح لديه تصنيفات للمخاطر الإئتمانية لهذا القطاع بالذات من خلال تعاملاته السابقة.

الفقرة (٠٧): يؤكد أفرد العينة على ضرورة تعزيز ثقافة إدارة المخاطر الإئتمانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وضرورة تحمل كل الموظفين مسؤولية حماية البنك من هذه المخاطر، كل حسب السلطات المخولة له في القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر، وحسب ما تمليه عليه مسؤولياته في هذا المجال. وخاصة عن طريق الممارسات السليمة في إدارة الإئتمان المصرفي والرقابة على الإئتمان وإدارة المخاطر والتي تكون المحصلة النهائية له تخفيف مخاطر الإئتمان.

الفقرة (٠٤)، الفقرة (٠٢): وهذا التأييد يدل على أهمية الحصول على معلومات دورية وغير دورية لتقييم الموقف الإئتماني للبنك بصفة منتظمة، ووجود كل الوثائق اللازمة يجنب البنك المشاكل التي تقع جراء عدم وجود التحليل الإئتماني الدقيق والفعال.

الفقرة (٠٥): وتأييد أفراد العينة الإيجابي يدل على أهمية وجود رقابة داخلية على هذه الوثائق والإجراءات قصد التأكد من الإبلاغ عن الاستثناءات أولا بأول وفي الوقت المناسب، يؤكد على ضرورة وجود نظام لحفظ ملفات الإئتمان الخاصة بالعملاء وكذلك مستندات المديونية يخضع للرقابة الثنائية، الرقابة الذاتية، والرقابة الداخلية، وأن يكون ذلك الحفظ مركزيا إذا أمكن ذلك وتحت الإشراف المباشر لإدارة متابعة القروض.

الفقرة (٠١)، الفقرة (٠٩): حسب النتائج الإحصائية لإجابات أفراد العينة على أسئلة الفقرتين (١و٩)، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يقوم بالدراسات حول المخاطر الإئتمانية المحتملة بصورة متوسطة. وكذلك الأمر فيما يخص التقارير الدورية المتعلقة بتقنيات قياس المخاطر الإئتمانية، رغم توفر نظام الرقابة الداخلية إلا أن البنك يقوم بذلك بصورة متوسطة.

وهذا بدوره يؤكد أن البنوك يجب أن تنشأ نظام تقييم داخلي لإدارة مخاطر الإئتمان وإنشاء إدارة المخاطر بشكل جيد يستطيع أن يساهم مع باقي الإدارات في الحد من المخاطر إلى أقصى حد ممكن، فالبنك عادة لا يهتم فقط بدراسة الإئتمان بل أيضا بدراسة مخاطر الإئتمان.

تحليل مجموع فقرات المحور الثالث

وبصفة عامة يتبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الثالث يساوي (٤.١٢) والوزن النسبي يساوي (٨٢.٤٢%) وهو أكبر(٦٠%) وقيمة t المحسوبة تساوي (٤.٦٣) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (٢.٠٤)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥)، كما بلغ الانحراف المعياري (٠.٧٧٠) وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين. مما يعني قبول الفرضية الثالثة على أنه **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في التعرف على مخاطر القروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض** عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بدرجة كبيرة.

٤-٣-٤- المحور الرابع: دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الجدول رقم (٠٩) يبين فقرات المحور الرابع حسب الوزن النسبي لكل فقرة ومتوسطات بنود الاستبانة المتعلقة بالفرضية الرابعة: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض والرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ".**

يبين الجدول رقم (٠٩) إرتفاع متوسط كل الفقرات عن متوسط المقياس المستخدم(٣.٥) وبفروق معنوية، حيث يتبين أن أراء أفراد العينة في جميع الفقرات إيجابية، حيث أن الوزن النسبي لكل فقرات المحور الرابع أكبر من الوزن النسبي المحايد (٦٠%) ومستوى الدلالة أقل من (٠.٥). بمعنى أن أفراد العينة يوافقون تماما على أن نظام الرقابة الداخلية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية له دور في تقييم مخاطر القروض.

جدول رقم (٠٩): متوسطات درجات بنود الإستبيان المتعلقة بالفرضية الرابعة (المحور الرابع)

التسلسل	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	Sig	t	الفروق
٠١	يراقب نظام الرقابة الداخلية مدى إلتزام قسم إدارة المخاطر بالسياسات التي حددها مجلس إدارة البنك في تقدير إحتمال حدوث المخاطر الإئتمانية.	٤.٣٠	٠.٦٨٤	%٨٦	٠.٠٠٠	٦.٧٤٥	معنوية
٠٢	يحرص نظام الرقابة الداخلية في البنك على المراجعة الدورية لتصنيف الإئتمان ولتقديرات إدارة المخاطر لحجم تأثير المخاطر الإئتمانية المحتملة.	٤.٣٩	٠.٨٢٧	%٨٧.٨	٠.٠٠٠	٦.٢١١	معنوية
٠٣	يساعد نظام الرقابة الداخلية البنك بمراقبة مدى إهتمام إدارة الإئتمان بمتابعة المقترض لإدراك الدلائل المبكرة لتدهور الإئتمان الممنوح، بإقتراح بعض الشروط	٤.٣٠	٠.٩١٨	%٨٦	٠.٠٠٠	٥.٠٢٥	معنوية

	التي من شأنها التخفيف من درجة المخاطرة.						
٠٤	يقوم نظام الرقابة الداخلية بإجراء فحص للتقييم الدوري للضمانات المقدمة من طرف العملاء للتأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة.	٤.١٥	١.٠٣٤	%٨٣	٠٠٠٠١	٣.٦١٨	معنوية
٠٥	يعمل نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنك إستنادا على خطط لتقييم المخاطر الإئتمانية المحتملة بشكل دوري.	٤.٥٥	٠.٧٩٤	%٩١	٠٠٠٠٠	٧.٥٦٢	معنوية
مجموع الفقرات		٤.٣٣٩٤	٠.٧٢١٩٥	%٨٦.٧٨	٠٠٠٠٠	٦.٦٧٩	معنوية

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٣٢" تساوي (٢.٠٤)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

وفي مايلي تحليل فقرات المحور الرابع كما يلي:

الفقرة (٠٥): وهذا يؤكد تأييد أفراد العينة على أنه في بنك لفلاحة والتنمية الريفية يوجد إشراف سليم للإدارة للتأكد من أوراق العمل التي تصل من خلالها النتائج إلى الجهات المعينة بشأن تقييم المخاطر الائتمانية بمختلف التقارير الخاصة بالرقابة الداخلية والتدقيق من مستنداد جداول، رموز...إلخ.

الفقرة (٠٢): إن التأييد الإيجابي لأفراد العينة يعني أن إدارة البنك تقوم بوضع هيكل لأهداف المحفظة الائتمانية ولكن الإلتزام بالأهداف يقع على عاتق إدارة المخاطر الائتمانية من جهة الراقابة الداخلية على ضوء المراجعة الداخلية بإنتظام للائتمان من جهة أخرى، خاصة في حالات التطور السريع لحجم القروض الممنوحة.

الفقرة (٠٣)، الفقرة (٠١): وهذا التأييد الإيجابي يؤكد على أن أفراد العينة يوافقون على دور نظام الرقابة الداخلية في التأكد من عمل إدارة المخاطر بكل كفاءة وفاعلية مطلوبة في صورة مراحل متتالية، حتى يتم التشخيص المبكر للتعثر وبالتالي معالجته والتقليل من مخاطر عدم السداد. فالرقابة الداخلية في البنك يجب أن تؤكد لإدارة البنك مدى سيطرة إدارة الإئتمان على كل ما يخص الضمانات، مثل الأولوية والامتياز ومدى سيولتها وقت الحاجة ومدى توفر المستندات التي تمكن البنك من التنفيذ على تلك الضمانات. مما يوفر القدرة لدى البنك على تنفيذ الإجراءات التصحيحية الحازمة عندما يتم تشخيص حالات القروض المتعثرة.

الفقرة (٠٤): حيث أن هذا التأييد الإيجابي إنما يؤكد على أهمية متابعة القيمة السوقية للضمانات لأنها ليست ثابتة على مدى عمر القرض وكذلك متابعة مدى إنخفاض نسبة الضمان عن قيمة القرض الممنوح من جهة أو تقديم كمبيالات مسحوبة على عدد معين من المدنيين من جهة أخرى، بالإضافة إلى متابعة كل التصرفات التي لها علاقة بالضمانات المقدمة من قبل العميل المقترض.

تحليل مجموع فقرات المحور الرابع

بصفة عامة يتبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الرابع يساوي(٤.٣٣) والوزن النسبي يساوي(٨٦.٧٨%) وهو أكبر من(٦٠%) وقيمة t المحسوبة تساوي(٦.٦٧) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي(٢.٠٤) ومستوى المعنوية(٠.٠٠٠) وهي أقل من(٠.٠٥) كما بلغ الانحراف المعياري(٠.٧٢١). وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يعني قبول الفرضية الرابعة على أنه **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض والرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR** بدرجة كبيرة عند مستوى دلالة(٠.٠٥).

٤-٣-٥- المحور الخامس: دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

الجدول رقم (١٠) يبين فقرات المحور الخامس حسب الوزن النسبي لكل فقرة ومتوسطات بنود الإستبانة المتعلقة بالفرضية الثامنة: "**توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR**".

يبين الجدول رقم (١٠) إرتفاع كل متوسطات الفقرات عن متوسط المقياس المستخدم (٣.٥) بفروق معنوية، وهذا يدل على أن أراء أفراد العينة في جميع الفقرات كانت إيجابية، حيث أن الوزن النسبي لكل فقرات المحور الخامس أكبر من الوزن النسبي المحايد (٦٠%) ومستوى الدلالة أقل من (٠.٠٥)، بمعنى أن أفراد العينة يوافقون تماما على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى أن يكون لديه نظام للكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض.

جدول رقم (١٠): متوسطات ودرجات بنود الإستبانة المتعلقة بالفرضية الثامنة (المحور الثامن)

التسلسل	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	Sig	t	الفروق
٠١	الرقابة الداخلية تشتمل على تقييم وضع القروض الممنوحة وحركتها وأرصدتها وتحديث المعلومات الإئتمانية عن المقترض بهدف تحديد درجة سلامة القروض الممنوحة.	٤.٣٣	٠.٦٩٢	%٨٦.٦	٠.٠٠٠	٦.٩١٦	معنوية
٠٢	تلتزم إدارة البنك بربط الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر كونها أداة لتوقع المشاكل المحتملة والعمل بفعالية على تجنبها.	٤.٤٢	٠.٨٣٠	%٨٨.٤	٠.٠٠٠	٦.٣٩٥	معنوية
٠٣	التدقيق الداخلي كعملية منتظمة تحدد أماكن التعرض للمخاطر ومنع حصولها من خلال إدارة المخاطر التي هي عملية مستمرة بتقييم دوري متواصل.	٤.٢٧	٠.٩١١	%٨٥.٤	٠.٠٠٠	٤.٨٧٤	معنوية
٠٤	يرسم البنك الإستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر ثم يعمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية التي ستعمل على تجنيبه تلك المخاطر بطريقة ذات تكلفة فعالة بموازنة الفوائد المتوقعة من جراء تخفيض المخاطر بتكلفة ضبطها.	٤.١٥	١.٠٣٤	%٨٣	٠.٠٠١	٣.٦١٨	معنوية

٠٥	نجاح الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض يؤكد على الإنتقال من المنظور التقليدي في مجال إدارة مخاطر الإئتمان إلى أدوات أكثر تقدما تمكن البنوك من إدارة أصولها بشكل أفضل والمحافظة على نوعية وتركيبة محافظ الإئتمان لديها.	٤.٤٨	٠.٨٣٤	%٨٩.٦	٠.٠٠٠	٦.٧٨٦	معنوية
جميع الفقرات		٤.٣٣٣٣	٠.٧٢٩١٥	%٨٦.٦٦	٠.٠٠٠	٦.٥٦٥	معنوية

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ودرجة حرية "٣٢" تساوي (٢.٠٤)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على نتائج البرنامج الإحصائي SPSS

وفي مايلي تحليل فقرات المحور الخامس كما يلي:

الفقرة (٠٥): إن هذا التأييد الايجابي لأراد العينة يوضح أهمية دور الرقابة الداخلية في وضع إطار محكم لإدارة المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الإئتمانية خاصة، حيث بعد ما يحدد البنك عناصر المخاطرة الرئيسية لديه ويقوم برسم الإستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر، يصبح بإمكانه البدء بتطوير أنظمة الرقابة الداخلية التي ستعمل على تجنيبه تلك المخاطر، فكما تعتمد الإستراتيجيات والسياسات في البنك على وضع إجراءات لتحديد وقياس المخاطر الإئتمانية المحتملة فهي أيضا تعتمد تحديث إجراءات الرقابة والمتابعة لمختلف هذه المخاطر، مع التأكيد على الفصل بين الوظائف المتعارضة في كافة الأنشطة.

الفقرة (٠٢): وهذا التأييد الإيجابي لأفراد العينة يؤكد على أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يقر بأن خسارة الدخل العائد من القروض قد يكون بسبب أخطاء إما في معالجة القروض أو بيانات غير كافية، عدم الإلتزام بسياسات الإقراض، ضمانة مزورة، وبالتالي فالخسائر تكون عندما يكون نظام الرقابة الداخلية يعمل منفصلا عن إدارة المخاطر لذلك فالتسوية بين النظامين مع بعضهما البعض لا يترك البنك عرضة لمخاطر القروض. ويكون دور مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك وضع معايير لنشر ثقافة الرقابة الفعالة في البنك.

الفقرة (٠١): مما يدل على تأييد أفراد العينة لمدى أهمية المراجعة الداخلية للقروض الممنوحة وتقييم وضعها بشكل عام، لغرض فرز القروض ذات مؤشرات التعثر بشكل مبكر، فالمراجعة على إعتبارها جزء مكون لعملية الرقابة الفاعلة على القروض الممنوحة تساهم في تشخيص وضعية القروض ووضعية المحفظة الإئتمانية ككل.

الفقرة (٠٣): يتعاون قسم التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في مجال تبادل المعلومات لتحديد وتقييم والإستجابة للمخاطر، مما يدل على أن الحصول على المعلومات الكافية بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر يساعد على تطبيق الإستراتيجيات الموضوعة لإدارة المخاطر، مما يعني عمل مزيج متكامل من الإجراءات والضوابط التي تكون محصلتها النهائية تقييم قدرة الإجراءات القائمة على تجنب المخاطر بتلاؤم وكفاءة.

الفقرة (٠٤): وهذا التأييد الإيجابي لأفراد العينة يؤكد على أن البنك يقوم بمقارنة تكاليف تطبيق الرقابة على المخاطر بالفوائد المتوقعة، لأنه في بعض النشاطات بإمكان عملية تجنب المخاطر أن تكون كلفتها أكبر على البنك من تكلفة التعرض للمخاطر، خاصة وأن الإفتراض الأساسي حول نظام الرقابة الداخلية الجيد هو التكلفة الفعالة.

تحليل مجموع فقرات المحور الخامس

بصفة عامة يتبين أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المجال الخامس يساوي (٤.٣٣) والوزن النسبي يساوي (٨٦.٦٦%) وهو أكبر من (٦٠%) وقيمة t المحسوبة تساوي (٦.٥٦) وهي أكبر من قيمة t الجدولية والتي تساوي (٢.٠٤) ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥)، كما بلغ الانحراف المعياري (٠.٧٢٩) وذلك مؤشر على تقارب إجابات المبحوثين، مما يعني قبول الفرضية الخامسة على أنه: " **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR** " بدرجة كبيرة وعند مستوى دلالة ٠.٠٥

المبحث الخامس: النتائج والتوصيات

أولا- النتائج

بعد إجراء التحليل الإحصائي المطلوب، وإختبار الفرضيات، إضافة إلى ما تم عرضه في الجانب النظري للدراسة تم التوصل إلى النتائج الآتية:

١- لقد بينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في المتابعة المستمرة للقروض والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنسبة (٨٣.٥٦%) ولكن أفضل تطبيق لهذا الدور كان بالتدرج الآتي:

١-١- وجود سياسة إئتمانية واضحة ومكتوبة تشمل آليات متابعة القروض الممنوحة.

١-٢- إمكانية الحصول على معلومات مفيدة من الإستخبارات المعلوماتية عن العملاء، وأيضا فقرة متابعة ظروف العميل الممول، والتأكد المستمر على قدرته على السداد بإجراء تحليلات شاملة لأرصدة حساباته في البنك.

١-٣- وجود نظام رقابة إئتمانية لمتابعة المشاريع الممولة من قبل البنك من طرف إدارة الإئتمان.

١-٤- متابعة مدى إستقراء إدارة الإئتمان للمشاكل التي يتعرض لها العميل دوريا تبعا لأوضاعه، من خلال قاعدة البيانات التوثيقية للبنك.

١-٥- متابعة تحديث الملفات الإئتمانية بشكل يضمن إحتوائها كل المعلومات الحديثة والضرورية.

وأما التطبيق الأقل لهذا الدور فقد كان في:

- وجود تقارير دورية عن وضعية القروض الممنوحة وتواريخ إستحقاق أقساطها.
- يتولى نظام الرقابة الداخلية في البنك التأكد من وجود مقياس كمي لمتابعة القروض المتعثرة من قبل إدارة الإئتمان.

٢- وبينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في استشعار إشارات الإنذار المبكر لمخاطر الإئتمان والكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنسبة (٨٧.٠٧%) ولكن أفضل تطبيق لهذا الدور كان بالتدرج الآتي:

٢-١- توجد رقابة على التأخر في تحصيل الديون وإرتفاع الديون المعدومة.

٢-٢- توجد رقابة على إستقلال سقوف القروض للعميل وضعف المدى الذي يتحرك فيه، وأيضا الفقرة: توجد رقابة على تدني ربحية العميل لعدة فترات والتأخر في دفع الإلتزامات للموردين.

٢-٣- توجد رقابة على التوسع والإنتشار غير المدروس للعميل، مع كثرة التحفظات في تقرير الحسابات.

٢-٤- توجد رقابة على بيانات العميل المالية لدى البنك خاصة بعد منح القرض والتركيز على تدفقاته النقدية وقيمة الضمانة القابلة للتحويل.

٢-٥- توجد رقابة على الطلبات المتكررة للعميل بإعادة الجدولة.

٣- وبينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور نظام الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض والرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنسبة (٨٢.٤٢%) ولكن أفضل تطبيق لهذا الدور كان بالتدرج الآتي:

٣-١- توجد معاملات متبادلة ومشتركة في توصيل المعلومة حول مخاطر الإئتمان في الوقت المناسب بين مختلف الإدارات في البنك.

٣-٢- يقوم البنك بدراسة حول تحديد وتحليل المخاطر المحتملة الحدوث للخدمات المصرفية الجديدة قبل تفعيلها.

٣-٣- يتم تحديد مخاطر الإئتمان على مستوى المحفظة عن طريق فهم التقارير الناتجة من تصنيف الديون وتركز الإئتمان.

٣-٤- إن تطوير بنى تحتية ونظام لإدخال عملية إدارة المخاطر ضمن ثقافة البنك يضمن قيام جميع الموظفين بالتركيز على تحديد وتوقع المخاطر المحتملة.

٣-٥- توجد أنظمة تصنيف لأسباب المخاطر الإئتمانية التي تعرض لها البنك في السابق مع العملاء، وكذلك الفقرة: توجد بيانات تاريخية شاملة يمكن إعتماد البنك عليها في قياس مخاطر الإئتمان.

٣-٦- يوجد إشراف سليم على أن الوثائق في البنك تمكن نظام إدارة المخاطر من تسجيل المعلومات الملائمة لدعم نتائج تقاريرها عن المخاطر الإئتمانية السابقة.

وأما التطبيق الأقل لهذا الدور فقد كان في:

- الفقرة: يقوم البنك بتحديد أنواع المخاطر الإئتمانية المحتملة بواسطة دراسات مستمرة عنها.

- والفقرة: توفر تقارير إدارة المخاطر الدورية المعلومة الكافية عن مراجعة التقنيات المستخدمة لقياس مخاطر الإئتمان، وتساعد هذه القاعدة الرقابة الداخلية في أداء مهامها.

٤- وبينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض والرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنسبة (٨٦.٧٨%) ولكن أفضل تطبيق لهذا الدور كان بالتدرج الآتي:

٤-١- يعمل نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في البنك إستنادا على خطط لتقييم المخاطر الإئتمانية المحتملة بشكل دوري.

٤-٢- يحرص نظام الرقابة الداخلية في البنك على المراجعة الدورية لتصنيف الإئتمان ولتقديرات إدارة المخاطر لحجم تأثير المخاطر الإئتمانية المحتملة.

٤-٣- يراقب نظام الرقابة الداخلية مدى إلتزام قسم إدارة المخاطر بالسياسات التي حددها مجلس إدارة البنك في تقدير إحتمال حدوث المخاطر الإئتمانية، والفقرة يساعد نظام الرقابة الداخلية البنك بمراقبة مدى إهتمام إدارة الإئتمان بمتابعة المقترض لإدراك الدلائل المبكرة لتدهور الإئتمان الممنوح، بإقتراح بعض الشروط التي من شأنها التخفيف من درجة المخاطرة.

٤-٤- يقوم نظام الرقابة الداخلية بإجراء فحص للتقييم الدوري للضمانات المقدمة من طرف العملاء للتأكد من أن هذه الضمانات لازالت مستمرة.

٥- وبينت الدراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الرقابة الداخلية في تقييم مخاطر القروض والرصد والكشف المسبق لمخاطر القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بنسبة (٨٦.٦٦%) ولكن أفضل تطبيق لهذا الدور كان بالتدرج الآتي:

٥-١- نجاح الرقابة الداخلية في الكشف والرصد المسبق لمخاطر القروض يؤكد على الإنتقال من المنظور التقليدي في مجال إدارة مخاطر الإئتمان إلى أدوات أكثر تقدما تمكن البنوك من إدارة أصولها بشكل أفضل والمحافظة على نوعية وتركيبة محافظ الإئتمان لديها.

٥-٢- تلتزم إدارة البنك بربط الرقابة الداخلية بإدارة المخاطر كونها أداة لتوقع المشاكل المحتملة والعمل بفعالية على تجنبها.

٥-٣- الرقابة الداخلية تشتمل على تقييم وضع القروض الممنوحة وحركتها وأرصدتها وتحديث المعلومات الإئتمانية عن المقترض بهدف تحديد درجة سلامة القروض الممنوحة.

٥-٤- التدقيق الداخلي كعملية منتظمة تحدد أماكن التعرض للمخاطر ومنع حصولها من خلال إدارة المخاطر التي هي عملية مستمرة بتقييم دوري متواصل.

٥-٥- يرسم البنك الإستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر ثم يعمل على تطوير أنظمة الرقابة الداخلية التي ستعمل على تجنيبه تلك المخاطر بطريقة ذات تكلفة فعالة بموازنة الفوائد المتوقعة من جراء تخفيض المخاطر بتكلفة ضبطها.

ثانيا- التوصيات

إستنادا إلى نتائج الدراسة، يمكن للباحثان أن يتقدما بالتوصيات الآتية:

١- ضرورة إهتمام الجهات الإدارية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بتقسيم إختصاصات صناعة القرار الإئتماني بوجود قسم المتابعة الإئتمانية يضمن متابعة نشاط حركة حساب العملاء الممنوح لهم الإئتمان مما يمكن نظام الرقابة الداخلية من إعداد تقارير دورية عن وضعية القروض الممنوحة وتواريخ إستحقاق أقساطها.

وكذلك ضرورة وجود قسم للتسويات الإئتمانية يتولى متابعة جميع الحالات المتعثرة لإيجاد حلول لها بأسرع وقت ممكن، فيتولى نظام الرقابة الداخلية في البنك حينها التأكد من وجود مقياس كمي لمتابعة القروض المتعثرة من قبل إدارة الإئتمان.

٢- التأكيد على بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، بضرورة تفعيل دور المراجعة الداخلية في فحص التقارير الدورية عن عملاء الإئتمان غير المنتظمين، والإجراءات المتخذة إتجاههم والمعدة من قبل إدارة الإئتمان وبإشراف من إدارة المخاطر، حتى يتفادى البنك مشكلة عدم إتخاذ القرار المناسب عند ظهور أعراض ومظاهر تعثر العميل.

٣- تفعيل دور إدارة المخاطر في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR، وبشكل مستمر لتمكينها من هم وتحديد وقياس ومعالجة المخاطر المختلفة، وخاصة مخاطر الإئتمان وتقليلها إلى أدنى حد ممكن، مع ضرورة مراعاة في تحليل المخاطر الفترة الزمنية التي يمكن أن تتشابك بها المخاطر الإئتمانية ومخاطر التشغيل، مما يستلزم تحديد المستوى الإجمالي للمخاطر المقبولة لدى البنك، كما يجب مراجعة طرق قياس وتحليل المخاطر بشكل دوري بمعرفة أفراد مستقلين عن القائمين بعمليات الإئتمان.

٤- وبصفة عامة يوصي الباحثان جميع البنوك العاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، بأن تقوم بتصميم مجموعة من مؤشرات الإنذار المبكر تساعد في عملية تحديد وإدارة العوامل المتعلقة بالمخاطر الرئيسية ويأتي على رأس القائمة المخاطر الإئتمانية، حيث تمثل مؤشرات الإنذار المبكر الضوء الأحمر عند زيادة حجم تلك المخاطر.

٥- ويوصيان أيضا كل البنوك بضرورة توفير وسائل المراقبة التي تضمن الإلتزام بكافة السياسات، ويشمل نظام الرقابة الداخلية كفء عملية تحديد وتقييم الأنواع المتعددة للمخاطر ونظم معلومات كافية. مع ضرورة الإلتزام بإصدار تقارير دورية منتظمة للتأكد من أن مهام قياس المخاطر ورصدها وضبطها مصولة

١- Wood Albrecht, Marget Conney, Implementing the KPMG Value Explorer Critical Success Factors for Applying IC Measurment Tools, Journal of Intellectual Capital, Volume ٠٦ Number ٠٤, ٢٠٠٨, P: ٣٤.

٢- ISA٣١٥, International Standard on Auditing ٣١٥ (Revise), Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement Through Understanding the entity and its environ-ment: Effective for Audits of Financial Statements for Periodsending on or after December ١٥,٢٠١٣, p :٨٧٩.

٣- Hightower, Rose, Internal Controls Policies and Procedures, John Wiley and sons, Inc, New Jersy, ٢٠٠٩, p: ٢٧.

[iv]– سامي محمد الوقاد، لؤي محمد، تدقيق الحسابات، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص: ١٧١.

[v]– عبد الله خالد أمين، علم تدقيق الحسابات (الناحية النظرية والعلمية)، الطبعة الخامسة، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، ٢٠١٠، ص: ١٦٨.

[vi]– الصحن عبد الفتاح، محمد سرايا محمد، شحاتة السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص: ١٥٣.

[vii]– عبد الله خالد أمين، مرجع سابق، ٢٠١٠، ص: ١٦٨.

[viii]– السوافيري فتحي رزق وآخرون، الإتجاهات الحديثة في الرقابة والمراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، ٢٠٠٢، ص:٤٦..

[ix] – عبد الله خالد أمين، مرجع سابق، ٢٠١٠، ص: ١٦٨.

[x]– زاهر الرمحي، تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن،٢٠٠٧، ص: ٤.

[xi]– الصحن عبد الفتاح، السوافيري فتحي رزق، الرقابة والمراجعة الداخلية، المكتب الجامعي الحديث، إسكندرية، ٢٠٠٦، ص: ٤١.

[xii]– زاهر الرمحي، مرجع سابق، ٢٠٠٧، ص: ٠٧.

١٣- COSO, The Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Internal Control, Integrated Framework, ٢٠١١, p: ٤٣.

١٤- M, Beasley and All, Internal Control Issues: The Case of Changes to Information Processues, Information System Control Journal, Volume ٠٤, ٢٠٠٣, p:١١٨.

١٥- Arens Alvin, Randal J, Elder, and Marks, Beaslay, Auditing and Assurance Services: an Integrated Approach, Pearson Education, Inc, ١٣th ed, ٢٠٠٢, p: ٢٧٧.

[xvi]– عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، الرقابة والمراجعة الداخلية على المستوى الجزئي والكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦، ص: ٢٨٥.

[xvii] – زاهر الرمحي، مرجع سابق، ٢٠٠٧، ص: ٧.

١٨- COSO, Op-cit, ٢٠١١, p: ٩٨.

[xix] - لطفي أمين السيد أحمد، المراجعة بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٦.

٢٠- INTOSAI, Guidelines for Internal Control Standards for the Public Sector, Vienna, Austria, ٢٠٠٧, p :١٤.

[xxi] - جمعة أحمد حلمي، تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد وأخلاقيات المهنة، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٨، ص: ١٢٨.

[xxii]– لطفي أمين السيد أحمد، دراسات تطبيقية في المراجعة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٩، ص: ١٥٩.

xxiii– حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، التأمين وإدارة الخطر (النظرية والتطبيق)، دار وائل، عمان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨، ص: ١١.

xxiv– صادق راشد الشمري، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص: ١٩٥.

*- F S R: Financial Services Roundtable.

[xxv]- The Financial Services Roundtable (FSR), Guiding Principles in Risk Management For US Commercial Banks, Report of the Subcommittee and Working Group on Risk Management Principles, FSR, USA,١٩٩٩, p: ٠٥.

xxvi- طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص: ٣٢٥.

[xxvii]- The Institute of Internal Auditors (IIA), International Standards for the Professional Practice of Internal Auditing (IPPE standards), October ٢٠١٢, p: ٠٣.

xxviii- Larry Rittenberg and Frank Martens, Enterprise Risk Management: Understanding and communicating Risk Appetite, Committee Of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission (COSO), USA, January ٢٠١٢, pp: ٠١-٠٢.

[xxix]- Financial Services Roundtable (FSR), Guiding Principles In Risk Management for U.S, Commercial Banks Report of the Subcommittee and Working Group on Management Principles, Op-cit, June ١٩٩٩, P: ٠٥.

xxx– إبراهيم إيهاب نظمي، التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي، عمان، الأردن، ٢٠٠٩، ص:١١٣.

xxxi– بن علي بن عزوز، وآخرون، إدارة المخاطر، دار الوراق، الأردن، ٢٠١٣، ص: ١٢٤.

[xxxii]– علي بدران، الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية في ظل بازلII، مجلة اتحاد المصارف العربية، بيروت، نوفمبر ٢٠٠٥، ص: ٦٦.

xxxiii– أحمد حسن، تطبيق بازل II في الجهاز المصرفي الفلسطيني، معهد فلسطين للدراسات المالية والمصرفية، ٢٠٠٦، ص: ٩٦.

[xxxiv]- Basel Committee on Banking Supervision, Implementation of Basel II Practical Consideration, ٢٠٠٤, p: ٠٥.

xxxv– عبد الحميد الشواربي، إدارة مخاطر التعثر المصرفي من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٧، ص: ٢٦٨.

[xxxvi]– زهراء ناجي عبيد المالكي، أحمد محمد فهمي سعيد، دور معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل (١ و٢) في الحد من المخاطر الائتمانية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٠٨، العدد ٢٤، جامعة بغداد، العراق، ٢٠١٣، ص: ٠٥.

xxxvii– الكراسنة إبراهيم، أطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على المصرف وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الإقتصادية، أبوظبي الإمارات العربية المتحدة، ٢٠٠٦، ص: ٤١.

xxxviii– صادق راشد الشمري، مرجع سابق، ٢٠٠٩، ص: ٢٠٠.

xxxix– سمير الخطيب، مرجع سابق، ٢٠٠٥، ص: ٢٤٧.

٤٠– صالح. م نصولي، أندريا شايختر، تحديات المعاملات المصرفية الإلكترونية ، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٩، العدد ٠٣، سبتمبر ٢٠٠٢. ص: ٤٩.

xli– طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠٠٨، ص ص: ٦١–٦٨.

xlii– نفس المرجع السابق، ص ص: ٦١–٦٨.

[xliii]- IIA , ٢٠٠٩ , p: ١١.

xliv– إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص ص: ٤٢–٤٤.

xlv– نفس المرجع السابق، ص ص: ٤٢–٤٤.

xlvi– طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ٢٠٠٨، ص ص: ٦١–٦٨.

xlvii– نفس المرجع السابق، ص ص: ٦١–٦٨.

xlviii– إبراهيم الكراسنة، مرجع سابق، ٢٠٠٦، ص ص: ٤٢– ٤٤.

[xlix]- International Organization for Standardization, ٢٠٠٨, p: ٠٨.